الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم-

كلية: العلوم الاجتماعية
قسم: العلوم الاجتماعية
شعبة: علم الاجتماع

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع الحضري

بعنوان:

النزاع الاجتماعي داخل السكن العمودي في الوسط الحضري
دراسة ميدانية "لحي الحرية نموذجا " مدينة مستغانم.

من إعداد الطالبتين:

بن طاطة رشيدة

مداح محجوبة

لجنة المناقشة:

الأستاذ: ذرذاري محمد.....رئيسا

الأستاذ: الطيب إبراهيم ..... مناقشا

الأستاذ باشا الحاج محمد.....مشرفا

السنة الجامعية: 2017/2016

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا بفضله وقدرته وتيسيره. كما نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المؤطر باشا الحاج محمد الذي ساعدنا في إعداد هذه المذكرة وإلى كل أساتذة علم الاجتماع الحضري وعلى رئسهم الدكتور عبد القادر لقجع الذي أفادنا بحظ وفير من المعلومات والمراجع كما لاننسى العاملين في معهد الأبحاث بوهران CRSK وإلى العاملين في مكتبة ابن خلدون وهران وإلى كل من كان عوننا ولو بكلمة تشجيع.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين العزيزين على قلبي أطال الله في عمرهما وإلى العائلة الكريمة وإلى كل العامليين معي وإلى طلبة علم الاجتماع الحضري وإلى جميع الصديقات والأصدقاء.

بن طاطة رشيدة

الإهداء

أتقدم بجميع الشكر والامتنان إلى قرة عيني الوالدين الأعزاء أطال الله في عمرهما واهدي لهما ثمرة جهدي كما أتقدم بجزيل الشكر للعائلة الكريمة وإلى كافة الأصدقاء والصديقات المقيمات معي وصديقات دربي كما لا أنسى طلبة علم الاجتماع الحضري.

مداح محجوبة

ملخص الدراسة:

نستنتج من خلال موضوعنا النقاط الجوهرية التي تلخصت تحت عنوان النزاع الاجتماعي داخل السكن العمودي، الذي يعتبر نمط معماري غربي ادخل على النمط المعماري العربي، إذ اتخذته الجزائر كحل لأزمتها السكنية، وذلك من منظور استعجالي لا بمنظور سوسيو ثقافي، إجتماعي وهذا ما ولد لنا نزاع داخل السكن العمودي، إذ يتنوع على مستويين، المستوى الأول :تمثل في نزاع الفرد وكيفية شغله للمسكن، أما المستوى الثاني فتمثل في: الفرد وعلاقته مع الجيران حيث تهدف دراستنا التي قمنا بها إلى التعرف على النزاع ومدى الدور الذي لعبه السكن العمودي في انجاب هذا الأخير واضمحلال العلاقات الاجتماعية، إذ جعل من الفرد منفعي أكثر مما هو إجتماعي وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج التحليلي الوصفي في دراسة النزاع الاجتماعي داخل السكن العمودي، حيث ساعدنا في كيفية القيام بدراسة شاملة والحصول على معلومات، وقد استخدمنا أيضا تقنية الملاحظة الدقيقة والمقابلة كوسلتين هامتين في جمع المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال ملاحظتنا للسكن العمودي وما أجري فيه من تعديلات وذلك من قبل شاغليه، وأجرينا كذلك مقابلات مع ساكني حي الحرية من أفراد وجيران، وذلك من خلال استقرار آراء الأفراد والجيران المتواجدين بالعمارة، ومن أهم أسباب الدراسة معرفة الأسباب التي تؤدي إلى النزاع داخل السكن العمودي ومدى ارتفاع حدته، إذ نجد أن الفرد يتعايش مع النزاع داخل مسكنه من خلال قيامه بمجموعة التعديلات والتجهيزات، وأيضا يتنازع الفرد مع من يجاوره، كون الفرد اجتماعي بطبعه فهو في تواصل دائم ومستمر إذ يعد هذا الأخير هو النموذج الحي للمجتمع ،حيث أن المجتمع الجزائري مجتمع مبني على العلاقات الاجتماعية التي تنبثق منها روح الجوار بين الفرد وجيرانه حيث أوضحت الدراسة حول السكن على أن السكن العمودي أي العمارة هي المنبع الحي الذي يتبنى النزاعات وبكل أنواعها، وذلك يمس كلا الجانبين الداخلي للعمارة والخارجي أي التعديلات والتغيرات التي يقوم بها الفرد، وذلك من أجل أن يكيف السكن حسب ثقافته كون العمارة هي المجتمع الحي الذي يظم مختلف شرائح المجتمع وتنوع أصولهم الجغرافية، ولذا نجد تفاقم مشكل النزاع وخاصة بالعمارات.

المقدمة العامة:

يعد المسكن العربي ومنه الجزائري، الذي يتميز على الصعيد بفن عمراني محض وهذا التميز لم يدم طويلا حيث خضع لعدة تغيرات حديثة وخاصة في المجال العام، الذي تأثر بالحداثة مباشرة فاختفت من المسكن نفحته التقليدية ممهدا لغياب التراث فاحتلت المدينة العربية، وبالتالي الجزائرية كوحدة وككل يترجم القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة، فأصبح المجتمع الجزائري ككل المجتمعات الأخرى يمر بعدة تحولات مست مختلف المجالات وانعكست هذه التغيرات على مختلف مكونات البيئة الاجتماعية والثقافية وكذا على النواحي العمرانية بصفة خاصة لأن نمط التصميم العمراني الذي يضم المسكن يعطينا صورة عن الفرد والأسرة وعن كيفية تملكه لهذا المجال، المتمثل في البنايات التي ترتفع عموديا وهو عبارة عن مجموعة من السكنات فوق بعضها البعض يسمى كذلك بالسكن الجماعي، حيث هيمن العمران بمظهره الكمي على كل مظاهر المجتمعات الحديثة، خاصة تصورات الفرد وعلاقاته الاجتماعية والسلطة والثقافة والفن، وتبقى الظاهرة الحضرية من أهم الظواهر الاجتماعية، كون المجتمع الحضري هو نموذج مثالي للعمران الحديث، الذي مس جل البلدان وخاصة العربية منها التي تعد فيها سلطة الدولة هي الفاعل المخطط والمصمم لجل مباني المدينة، وذلك من خلال مجموعة القوانين والتنظيمات التي تسهر على رقابتها، حيث يلعب الساكن بدوره فاعل اجتماعي يتحلى بجميع الممارسات التي تتمظهر في سلوكهم الحضري، وقد وجدت عدة قراءات لمجموعة من السوسيولوجيين التي من خلالها تم التنبؤ عن الماضي، عن المخيال الاجتماعي المنطبع في الممارسات التي لم تبقى تعبر عن الثابت أما فيما يخص ثقافة الساكن الجزائري، وكيفية تملكه للفضاءات الخاصة به والمشتركة وخاصة مجموعة التعديلات التي خضع لها المجال السكني بما فيه من حيز الداخلي والخارجي للمسكن، الذي أثر بدوره على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد مما نتج عنه نزاع. إذ يحدث هذا الأخير بين الأفراد باختلاف أدوارهم في المجتمع وهذا ناتج عن التفاعلات التبادلية اليومية حيث يسعى كل طرف إلى تعظيم منفعته على حساب الأخر فيحدث بهذا تصادم ونزاع، من هنا جاء تناولنا لهذه الدراسة التي حاولنا فيها مناقشة واقع

هذه الظاهرة التي هي محل الدراسة وكذا معرفة ما ينتجه السكن العمودي من نزاع وفقا لخصوصية ثقافية واجتماعية للمجتمع. حيث لم تولى الجزائر بعد الاستقلال اهتماما بالمدينة فقد كانت منشغلة ببناء اقتصادي قوي قائم على الصناعة المصنعة، كما سلكت نهجا لبناء الديمقراطية التي ترتبط في جانب أساسي منها بتحقيق الحداثة وعصرنة المجتمع ليست في الآونة الأخيرة،فمنذ أن حصلت الجزائر على استقلالها لم تسلم الحضائر السكنية من عمليات تحويل وتغيير داخل وجهات العمارات والمباني، في دراستنا نحاول دراسة النزاع الاجتماعي داخل السكن العمودي لذا ارتقينا مع الأستاذ المشرف لتقسيم هذا العمل على النحو التالي:

أولا: الإطار النظري والمنهجي الذي تطرقنا فيه إلى صياغة إشكالية الدراسة والفرضيات، إضافة إلى تطلعاتنا للدراسات السابقة حول الموضوع ،حيث قمنا بجمع المادة العلمية المتعلقة بالموضوع من مصادر ومراجع وأبحاث وهذا لاستخراج أفكار عامة يمكن من خلالها الانطلاق في الموضوع وفي المرحلة الثانية التي تضم الجانب النظري اي الفصل الأول: درسنا التطور العمراني للحضيرة السكنية في الجزائر الذي يتضمن في المبحث الأول: وضعية السكن في عهد الاستعمار الفرنسي، أما المبحث الثاني تحدثنا فيه عن تبني الجزائر للسكن العمودي بعد الاستقلال من خلال البرامج التنموية التي كانت مواكبة مع تطور الحضيرة السكنية، وظهور النزاع كظاهرة اجتماعية من خلال السكن الاجتماعي في الجزائر وذلك في خضم الأزمة التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال، أما المبحث الثالث: يتضمن نظرية النزاع حسب أسبابها وأنواعها وجانب النزعات داخل الأبنية والعمارات ، أما الفصل الثالث فهو الدراسة الميدانية التي كانت أصعب مرحلة من مراحل البحث إذ هي مرآة العاكسة، لأهداف البحث، حيث اعتمدنا على مبحثين الأول يخص التعريف بمجتمع البحث الذي هو حي الحرية وموقفه من المدينة إضافة إلى الأصل الجغرافي للساكن وتاريخ مدة الإقامة، أما المبحث الثاني فهو قراءة كيفية للمقابلات من أجل استخلاص النتائج كما إستعنا في بحثنا على مجموعة من الملاحق والصور أما الخاتمة فصغناها كنتيجة عامة لدراستنا.

الإشكالية:

ونحن نفكر في بناء الإشكالية بدأنا بالتساؤل حول الانعكاسات المتبادلة بين الفضاء الاجتماعي والفضاء المادي أيهما يؤثر في الآخر؟ حيث تعتبر المدينة أرقى تنظيم اجتماعي حققه الإنسان ذلك أنه كما يقول هنيرلوفيبر Henri Lefebvre: "المدينة ليست مباني بل مجتمع مسقط على بقعة أرض"، ويحدث فيها السطو على - الفضاء العام - عن طبيعة العلاقات بين الساكن الذي يفرق بينها الاختلاف الاجتماعي والثقافي رغم الاغتراب الفضائي؟.[1]

من جهة أخرى، تساءلنا حول ما إذا كان ممكنا أن يسهم الاختلاط الاجتماعي في صنع التقارب الثقافي، ويساهم في التحضر والتمدن، ثم سؤال آخر حول النقاط التي تبقى محل خلاف بين الجيران لتجعل من الاجتماع محدودا وإذا كانت المدينة نموذجا للحياة الاجتماعية ،فان المنتجات المعمارية هي الوحيدة من المنتجات الثقافية وقد شهدت صراعا حادا ،وقد تجسد الصراع من خلال قضية التطور العمراني في اغلب الأحيان في شكل فعل ورد فعل بين المخطط والمسير والمواطن من الجهة الثانية من أهم أسباب الاغتراب العمارة الجزائرية، هو عدم استقرار النسيج العمراني الذي عرفته مدننا بالخصوص الآن الجزائر شهدت نمو حضريا، حيث تزايد طلب السكن بشكل كبير رغم استخدام الدولة كل آليات الضرورية للتحكم في القطاع وتطويره من خلال تطبيق عدة سياسات سكنية، أما عن الصيغ التي اعتمدت لنجاع هذه السياسات فشملت صيغة السكن الريفي، السكن الاجتماعي التساهمي، السكن الاجتماعي لإيجاري وغيرها ليعرف بذلك السكن أنماط جديدة وحديثة مثل السكن العمودي الذي يجمع مجموعة من الأسر في سكنات جماعية تتكون من مجموعة من الطوابق، وهو يعتبر مجال معماري الذي يعبر عن مجموعة من العلاقات القائمة، فهو يحافظ على الخصوصية الثقافية، كما أن المساكن في بيئتنا الحضرية، ادخل عليها عناصر معمارية جديدة أدت إلى تصادم بين المنتوج المعماري والحياة الخاصة وكان التعديل في مجال

[1] . Henri Lefebvre, le droit a la ville, paris, anthropos, 1968, p15.

السكني كرد فعل طبيعي، يمس كل وحدات المسكن الداخلية منها والخارجية، وهذا يعتبر نوع الأول من النزاع أما النزاع الثاني فيشمل في العلاقات بين الأفراد والجماعات و قد يبدو من أول وهلة، أن الاختلاط في أحياء السكن الجماعي بالمدن، هي ظواهر طبيعية في كل المجتمعات، من ثم اعترضنا قضية السكن الجماعي التساهمي كموضوع للدراسة وهذا ما دفعنا لطرح الإشكال التالي: ما طبيعة النزاع الاجتماعي داخل السكن الوظيفي في الوسط الحضري؟.

الفرضيات :

حتى نتوجه في التفكير حول الموضوع حصرنا فرضيتين عمل، أو مسالك التفكير التالي:

الفرضية الأولى:

يرجع تنوع النزاع الاجتماعي بالنسبة للمجتمع الجزائري وذلك نظرا لخلفياته المتنوعة حسب الأصول الجغرافية والاجتماعية التي كان مفادها أن السكن الجماعي يفرض التساكن والتعايش بين جماعات أو شرائح اجتماعية مختلفة عموديا من حيث المستويات السوسيو- اقتصاديا وأفقيا من حيث المضمون الثقافي والتاريخ الحضري، وتعبر أشكال اجتماعها عن تراتب اجتماعي ما، يطبع المجتمع الحضري.

الفرضية الثانية:

يرجع النزاع الاجتماعي إلى الطبيعة السكن الوظيفي الخاصة بالساكن.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع، النزاع الاجتماعي داخل السكن العمودي في الوسط الحضري كموضوع لمذكرة الماستر، هو نتيجة لتفاقم هذا المشكل الحاد الذي تواجد منذ الاستعمار الفرنسي وارتفعت حدته مع تطور وتقدم المجتمعات حيث زاد في وتيرة انتشاره وتطوره مع

التطور العمراني الحضري وتغير العلاقات الاجتماعية الحالية للمجتمع الحضري، وخاصة ترتفع حدته داخل السكنات العمودية وذلك من خلال السكنات التي تنتج عن تبادل العلاقات بين أفراد سكان الحي والجيران كون المجتمع الجزائري مجتمع مبني على العلاقات الاجتماعية وذلك من خلال بروز السكن العمودي المتمثل في العمارة حيث يتواجد بها مختلف الفئات والطبقات والثقافات من مجتمع لذا فالعمارة هي منبع يصب منه هذا المشكل إذ أن إشكالية النزاع الاجتماعي داخل السكن العمودي غير من مسار التفكير العقلي لدى الساكن، فمسألة تفاعل السكان مع مسكنهم الخاص تختلف حسب الطبيعة المساكن، بمعنى انه هناك اختلاف بين مسكن نمتلكه والآخر نقطنه لوقت محدد.

كل هذا دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع، وساعدنا في فهم تصرفات أهل الحي وحياتهم اليومية ومشاغلهم داخل وخارج مساكنهم، وعلاقاتهم الجوارية وحرك فينا الفضول العلمي ومحاولة منا إلقاء الضوء على الحي الحرية بولاية مستغانم.

كما ساهم في بلوغ هدفنا تسهيلات التي تلقينها من سكانه، وليس هذا معناه أننا لم نتلقى صعوبات، فكل عمل لا يخلو من ذلك، وأول ما واجهنا هو وجود المراجع باللغة الفرنسية والعراقيل التي وضعت في طريقنا بسبب عدم استقبالنا من قبل المصالح الإدارية والبخل علينا بالمعلومات الدقيقة وأن كانت عامل للمساعدة اضطرتنا أحيانا إلى مراجعة ما توصلنا إليه تفادي الذاتية، وحتى نكون أكثر موضوعية، ومن الصعوبات أيضا طبيعة موضوعنا، الذي يستدعي مقابلة العائلات داخل السكن العمودي، كان من الصعب إقناعهم بخصوصية بحثنا.

الإطار المفاهيمي:

إن للمفاهيم وتعريفاتها، أهمية كبيرة في صياغة النظرية لعلم الاجتماع من ناحية وفي توجيه سير البحث والدراسة من الناحية أخرى، وذلك لدورها الكبير في تحديد إطارها النظري، الذي يوجه الدراسة ويحدد مبادئها وتبدو وظيفتها في توضيح الرؤية بأبعاد الواقع الاجتماعي، هذه المفاهيم والتعاريف الدقيقة ليستطيع الباحث أن يحدد إطاره النظري تحديدا

واضحا كما انه يتعذر عليه تقديم تعاريف إجرائية لها عندما يستخدمها في دراسة المفاهيم التي تم إدراجها في دراستنا:

مفهوم النزاع:

اصطلاحا: النزاع هو منافسة للأطراف المتنازعة في لحصول على نصيب أوفر من الموارد يتصف بالقدرة السببية.[1]

النزاع يلعب دورا هاما في تطوير وتغير العلاقات التنظيمية.[2]

ونجد تعريف النزاع في معجم العلوم الاجتماعية: انه احد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي نشأ عن تعارض المصالح وهو موقف تنافسي حيث ليعرف كلا المتنافسين عن ما يدركه السبيل إلى توفيق بين مصالحه ومصالح الغريم فتنقلب المنافسة إلى صراع حيث يعمل كل منها على تحطيم الآخر وتفوق عليه، وتعرف النزاعات التي تحدث بين الأفراد والجماعات داخل التنظيم بأنها صراعات ويرى ليكرت (liker and liker 1976) " أن الصراعات هي نزاع حاد لحصول الفرد على النتيجة المرغوبة والتي إن تحققت تحول دون الحصول الآخرين على نتائجهم المرغوبة مما يؤدي إلى ظهور عداء "، بينما يرى مارشال وسيمون 1958 (March and Simon): "أنه عرقلة عادية لاتخاذ قرار بصورة تؤدي بالفرد والجماعة إلى إيجاد صعوبة في تجسيد الاختيار نشاطهم".[3]

النمو الحضري:

النمو الحضري Enablement Urbain هو توسع مساحة تجمع سكاني على المجال المجاور له ، ويعني كذلك توسع الأفقي المبني للمدينة ، كما عبر عنه بأنه العمران في توسع L`urbain en expansion، يختلف مصطلح التمدد étalement عن مصطلح التوسع extension كون التوسع يعني عملية زيادة أبعاد المجال المبني ، ويعبر بيار ميرلان

[1] . أحمد صقر: إدارة القوة العاملة، الأسس السلوكية وأدوات البحث التطبيقي، دار النهضة العربية، بيروت، ص218.
[2] . أحمد صقر: نفس المرجع، ص 220.
[3] . عابد الهادي الجوهري: معجم علم الاجتماع، مكتبة النهضة، الشرق، القاهرة، 1982، ص16.

Pierre Merlin توسع المجال المبني هو النتيجة المنطقية لعملية "التنمية العمرانية"، والتي تسهم في تعقد الحياة في المجتمع الحضري وإلى تطور المؤسسات الاجتماعية والتربوية وغيرها من النواحي الكمية والنوعية، كما يشير النمو الحضري إلى معدلات الزيادة في السكان، سواء كانت ناجمة عن ارتفاع نسبة الحضرية أو الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية، ويصاحب النمو الديمغرافي عادة اتساع المساحة التنظيمية للمدن نتيجة لامتداد الأفقي والرأسي للعمران من أجل تلبية احتياجات السكان الأساسية مثل المساكن وطرق والخدمات بمختلف أشكالها العلاجية والوقائية والتربوية.[1]

السكن العمودي (العمارة):

لغة: هي مصدر من فعل عمر المسكن أي جعله عامرا وأهلا للسكن.[2]

اصطلاحا: إدخال نمط عمراني حديث لحل أزمة السكن والتي أصبحت تعاني منها معظم المدن وما يميز هذه المساكن أنها لا تراعي تقاليد وعادات الأسر على الصعيدين الاجتماعي والعمراني، كما توفر هذا النموذج من العمران عادة على تقنيات عالية في مجال الإنشاءات والتجهيزات العصرية المختلفة "الصحة الكهرباء،....." ويتيح استخدام الأرض بأسلوب عقلاني دقيق من حيث الاقتصاد في تكاليف العقار واستقطاب كثافة سكانية عالية،[3] وهو عبارة عن سكن جماعي يضم مجموعة مساكن التي تكون مركزا أوليا للحياة الاجتماعية وهي تجمع مكثف تكون فيه البنايات ملتصقة ببعضها البعض.

التعريف الإجرائي:

السكن العمودي عبارة عن مجموعة من السكنات تحمل بعض الصيغ والوظائف تكون على شكل طوابق "عموديا" يضم مجموعة من الأسر.

[1] . عامر عمر عبد القادر، توسع المدن و علاقته بالنقل الحضري، دراسة ميدانية للمحطة البرية الحديدة في مدينة غليزان، رسالة لنيل شهادة الماستر في علم الإجتماع الحضري، سنة 2013-2014، ص22.
[2] . سليماني جميلة : دراسات في علم النفس الاجتماعي الفضائي، دار هومة ،الجزائر،2011، ص48.
[3] . سليماني جميلة : المرجع نفسه ص 49،50.

الدراسات السابقة:

ويتصل موضوع بحثنا بالعديد من الدراسات التي تناولت الظاهرة الحضرية:

- دراسة الباحث الطيب إبراهيم علي إنجاز رسالة ماجستير تحت عنوان :"عملية إعادة الإسكان من حي رأس العين إلي حي الصباح تملك الفضاء السكني وممارسته"[1] في تحقيقه الميداني توغل الباحث داخل حياة الساكن المرحل أو المعاد إسكانه من زاوية طريقة تملك لفضاء الشقة.

- ونجد طرح حجيج الجنيد "إشكالية العمران وتملك الفضاء من زاوية مشروع التنمية الذي طبقته الدولة الجزائرية على المدينة":[2] يخلص الباحث إلى أن مدينة وهران تراوحت في مشروع التنموي بين فرضيتين: الأولى حول أولوية التنمية الريفية والثانية حول أولوية التنمية الحضرية.

- كما تشير دراسة الباحث باشا الحاج محمد إلى أن مسألة التعمير في الجزائر تستدعي اهتمام بعد فشل المشروع التنموي المستند على الصناعة، وكان الانتباه إلى أزمة السكن متأخرا بالقياس مع النمو الديمغرافي المتسارع، فكانت النتيجة طبيعية لذلك أن تحركت آلة البناء في محاولة استدراك الحاجة الملحة إلى السكن بمختلف أشكاله وإلى السكن الاجتماعي بالخصوص، متبنية فكرة التنميط والبرمجة المتفرعتين من المعمار الوظيفي لإنتاج السكن بتكاليف أقل وبكمية في زمن قياسي.[3]

---

[1]. الطيب إبراهيم علي، عملية إعادة الإسكان من حي رأس العين إلى حي الصباح: تملك الفضاء السكني وممارسته، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، 2006.

[2].Cf. Hadjidj El djouind, « Urbanification » et appropriation de L` espace, le cas de la ville d` Oran, thèse de doctorat d`Etat en sociologie, Université d`0ran, juin2001.

[3]. باشا الحاج محمد، إشكالية العمارة، دراسة ميدانية لثنائية العمارة و الممارسة الحضارية، رسالة لنيل شهادة الدكتورة العلوم في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2013.

المقاربة المنهجية:

إن كل دراسة تستوجب منهجا يتلاءم مع طبيعة الموضوع المدروس للوصول إلى هدف المسطر، وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي ويعرفه موريس أنجرس: "على أنه مجموعة من إجراءات والخطوات الدقيقة المتبناة من أجل الحصول على الحقائق"[1] وذلك حتى يتسنى لنا إعطاء صورة للحي المدروس، وتحديد العلاقات التي تحكم سكانه كما يمكننا هذا المنهج من وصف الظاهرة بصورة معمقة لا بصورة سطحية، من أجل جمع مختلف المعطيات اللازمة لتحليل الواقع بالاعتماد على، الملاحظة الدقيقة كإحدى أدوات المقاربة الكيفية كما اعتمدنا على تقنية المقابلة نصف الموجهة، مع إدراج تقنية الملاحظة المباشرة التي "هي عبارة عن معاينة مباشرة لإشكال السلوك التي ندرسها من خلال الحياة اليومية للساكن ".[2]

التي ساعدتنا على معاينة الحقائق الميدانية، وفهم مختلف العلاقات الموجودة بين متغيرات، لقد تم البحث.

وهي أولا المطالعة النظرية، واستطلاع للميدان مع استجواب بعض السكان، قصد صياغة الإشكالية والفرضيات بشكل نهائي من جهة و بناء علاقة ثقة من جهة ثانية مع المبحوثين، وانتهاء من صياغة دليل المقابلة، علما انه تم الاستغناء عن بعض الأسئلة التي لا تتصل بالموضوع والميدان المدروس، وأدرجنا أسئلة أخري ذات أهمية وصلة مباشرة، فمن خلال المرحلة الاستطلاعية تم تحديد الأسئلة المقابلة ومحاور أساسية لها، ومدي ملائمتها للموضوع، واستطعنا خلال مرحلة البحث النظري أن نطلع على مجموعة من الكتب والوثائق وعدد من الأطروحات والدراسات الجامعية وعدد من المقالات التي لها صلة بموضوع بحثنا سمحت لنا هذه الدراسات بان نأخذ فكرة ولو وجيزة عن الدراسات السابقة في هذا الميدان كما ركزنا اهتمامنا أيضا في هذه المرحلة على مراجع تتعلق بالحي

[1] . موريس أنجريس و منهجية البحث في العلوم الإنسانية: ترجمة بوزيد صحراوي و أخرون، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط01، سنة 1986، ص314.

[2] . كامل محمدا لمغربي: أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمان، دار الثقافة، 2007، ص 130.

المدروس، أما المرحلة الثانية فقد خصصناها لجمع المعلومات من مصادر إحصائية، حيث قصدنا الديوان الوطني للإحصائيات، الذي أفادنا بمعلومات من دفاتر المقاطعات للتعدادات العامة للسكان والمساكن.[1]

وتضم هذه المقاربة الميدانية أيضا المقابلة النصف الموجهة، وهي أداة اتصال شفهي تم اختيارها لأن الناس على العموم يقبلون المساهمة في البحث عندما يكون المطلوب منهم التحدث فقط، فالمقابلة سيرورة تفاعل بين الباحث والمبحوث وهى تقنية هامة إذا ما اقترنت بالملاحظة وخصوصيتها تكمن في الاستماع للمبحوث المباشر،[2] وبما أن بحثنا كيفي تم تركيب عينة قصديه، وصلت إلى خمسة عشرة أسرة، لمعرفة إذا ما كان لأصل جغرافي اثر في ممارسة الساكن داخل مسكنة وأيضا على أساس السن والمستوى التعليمي والاجتماعي لها معتمدين على الراتب المهني لرب لأسرة. وقد تم اختيارنا للعينة لأنها نموذج حي عن حياة أفراد اليومية،[3] قمنا بإجراء المقابلات مع الأسر بعدما شرحنا أهداف الدراسة للمبحوثين أكدنا لهم، بأن البيانات التي سوف يدلون بها أثناء المقابلات سوف تبقي سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي، وأننا جئنا بقصد التعرف على أحوالهم والاستماع إليهم، وليس للحكم عليهم وبعد إقناعهم بطبيعة عملنا استجابوا لنا وابدوا استعداد لتحاور معنا لتحديد موعد إجراء المقابلات والمكان الذي يتم فيه ذلك (صالة، الغرفة .....).

وقد اختلفت المقابلات وطريقة إجراءها من ساكن إلى آخر فلم يكن هناك نموذج موحد لها حيث لم نقيد المبحوثين بالأسئلة دليل المقابلة والإجابة عليها بل تركنا لهم كل الحرية في الحديث عما يخصهم مع التدخل من طرفنا بمرونة لإرجاعهم إلى الموضوع ، أما الأسئلة المقابلة كانت باللغة العامية وكنا ندون الإجابات فورا على دفتر البحث وعلى المسجل الصوتي مراقبين في ذلك طريقتهم في الكلام واستعمال الألفاظ وما توحي به، ولم نهمل بعض الأحداث الجانبية وكل ما قدر يثير انتباهنا وكانت كل مقابلة تأخذ من ساعة إلى ساعة ونصف ولم ينتهي عملنا عند هذا بل كنا نعود ونسترجع كل ما مر بنا من حديث

[1] . كامل محمدا لمغربي: المرجع نفسه، ص 130.
[2] . عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، لجنة البيان العربي، القاهرة، 1963، ص 448.
[3] . كامل محمد المغربي: المرجع السابق، ص 139.

وحركات وملاحظات ونعيد تسجيلها منظمة، ومقابلة واحدة كانت غير كافية لذا اضطررنا لإعادة الزيارة عدة مرات لتحقق والالتزام بالموضوعية ونأمل بعملنا المتواضع أننا وصل إلى وصف دقيق للظاهرة والعناصر التي تحركها وأننا قد ساهمنا ولو بالقليل في إثراء البحث العلمي.

المقدمة:

نشير في البداية إلى أن مدينة مستغانم كمركز حضري تكتسي طابعا استثنائيا فقد كانت من حيث ساكنتها، مدينة أوروبية تعرضت هي الأخرى بحقبة استعمارية، إلا أن موضوع تركيب المدينة، أي تشكلها من خلال الجمع من العناصر المادية والعناصر البشرية موضوع قديم جدا قبل علم العمران البشري، المدينة كتجمع بشري شكلت حجر زاوية لدى ابن خلدون، الذي نظر حول المدن والأمصار في عصره وما قبله المدينة والعمران يرتبطان بالسلطة والسياسة، وعمر الدولة هو عمر المدينة، فالحضارة عكس البداوة ولكنهما تنتظمان لكي تشكلا دورة التاريخ، حيث أن ما بعد الحضارة هي بداوة جديدة تستمر فتتحول الحضارة وهكذا دواليك،[1] فقد وضع المستعمر بصمته المعمارية كون مدينة مستغانم كغيرها من المدن الجزائرية وذلك بداية من سنة 1830 إلى غاية 1962. حيث تعد الحضيرة السكنية في الجزائر ما تقارب بـ 6 ملايين وحدة سكنية بما أن مجموع الحضيرة السكنية التي سجلت على امتداد الفترة الاستعمارية أي 132 سنة من احتلال.

[1] . عبد الرحمان ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ،المجلد الأول، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، 1962.

1. وضعية الحضيرة السكنية في الجزائر:

1.1. وضيعة السكن في عهد الاستعمار الفرنسي:

لم تكن هناك سياسة سكنية واضحة للمستعمر حيث كان جل الجزائريين يقطنون سكنات متواضعة لا تتوفر لا على شبكة المياه ولا الكهرباء بل كان سكان المدن يقطنون الأحياء القديمة التي تعرف بالقصبة وهي الأحياء العتيقة التي نجدها خاصة في الجزائر العاصمة وقسنطينة وتلمسان وهي بناءات من النوع التقليدي، أما السكان الأرياف والجبال فكانوا يعيشون ظروفا سكنية وصحية سيئة نظرا لكون أغلبية هذه المساكن المشيدة من الطوب تفتقر إلى المياه والكهرباء، بل كانت مثل هذه العناصر تراود حلم الجزائريين وهي الأحلام التي تحققت باستقلال الجزائر، وعلى العكس كان السكن المعاصر يخصص للأقلية الأوروبية المقيمة بالجزائر التي تقطن الأحياء الراقية، ولقد وصل عدد السكان الجزائريين سنة 1954إلى 9450.000 نسمة وبالمقابل كان عدد الوحدات السكنية ذات البناء العادي يقدر بـ 1.220.000 وحدة سكنية وهو ما يمثل "معدل الشغل السكن " بـ 7.76 أي 7.76 = TOLحيث بقي بعيدا كل البعد عن المعدل المقبول به دوليا والمقدر بـ 6 = TOL، وأمام مثل هذه الظواهر التي عرفها قطاع السكن أثناء فترة الاستعمار من ضيق وتزاحم أجبرت السلطات الفرنسية آنذاك إلى التفكير في تبني سياسة سكنية هادفة إلى امتصاص غضب المقاومة التي اشتد لهيبها ابتداء من سنة 1954 لقد كان من المفروض بناء 70.000 وحدة سكنية سنويا حسب التقديرات في تلك الفترة، حيث أنجز منها أكثر من 40.000 وحدة سكنية بتكاليف منخفضة جدا، ولقد أصبح واضحا للعيان خاصة مع تطبيق مشروع قسنطينة سنة 1958 أن هذه التقديرات بقيت بعيدة عن الواقع العملي، حيث أنجزت في مراحل المشروع نفسه قرابة 50.000 وحدة سكنية سنويا أي بمعدل 5 وحدات سكنية لكل ألف شخص.[1] وتدل بعض المعطيات المتوفرة، أن الأغلبية الساحقة من الجزائريين بقيت على هامش السكن المعاصر بل لم نجد أثر للسكن الاجتماعي الذي يتقاسمه أقلية من الجزائريين إلى جانب

[1]. وزارة السكن، وثيقة رسمية حول تطور حظيرة السكن قبل 1962.

أغلبية أوروبية وهي برامج محدودة ظهرت إلى الوجود في منتصف الخمسينات من القرن19وخاصة مخطط قسنطينة المشهور عام 1958.

2.1. مخطط مشروع قسنطينة:

مخطط قسنطينة الذي أعلن عنه رسميا من طرف الجنرال ديغول في 03 أكتوبر 1958، أين أقترح ديغول: التنمية مقابل الاستسلام ، الثروة مقابل عدم التمرد، والرفاهية مقابل الاندماج، ولقد كان السكن من المحاور الأساسية للتدخل أين أحتل اهتماما كبيرا، فهو مؤشر من مؤشرات المستوى المعيشي وهدفه بناء 100000 مسكن كل سنة.

وما جاء في محتواه تحقيق معدل نمو سنوي مقدر 06% العمل على إيصال الحياة العصرية لكل المناطق وليس فقط المدن، رفع نسبة العاملين في الإدارة الفرنسية إلى 10%،إلحاق ثلثي الأطفال بالمدارس ومن أجل إعطائهم الثقافة الفرنسية بالتالي عزل المواطنين عن الثورة، تحقيق 400 ألف منصب شغل للجزائريين توفير السكن "إنجاز 250 ألف وحدة سكنية" ، توزيع حوالي 250 ألف هكتار على الأهالي بناء 200 ألف مسكن تسمح بإيواء مليون نسمة وإعادة توزيع 250 ألف هكتار، في فرنسا كان مشروع قسنطينة وراء إنشاء صندوق العمل لاجتماعي (بالفرنسية:**FONDS DCTION SOCIALE:FAS**) للعمال.

3.1. قطاع السكن غداة الاستقلال:

غداة الاستقلال عرف الاقتصاد الجزائري نوعا من التذبذب والاستقرار، وهذا مس كذلك الصعيد الاجتماعي والسياسي ،ومن هذا كان لابد على السلطات الجزائرية أن تتدارك الأمر وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لخلق نوع من الاستقرار الذي افتقد في هذه الفترة وفي هذا الصدد، قامت السلطات الجزائرية بتسليط اهتمامها أكثر على الفروع والقطاعات الإنتاجية النشيطة كالفلاحة، الصناعية، قطاع البنوك والتأمينات، النقل، الخدمات والتجارة أما مجال قطاع السكن، فقد عرفت عملية إنجاز السكنات في الجزائر توقف خلال سنة 1962 بسبب الحدث العظيم الذي عرفته الجزائر في هذه الفترة والمتمثل في استقلالها

واستقر الجزائريون في السكنات الفارغة التي تركها المعمرين الفرنسيين بعد رحيلهم وعليه لم تول السلطات الجزائرية آنذاك الاهتمام لقطاع السكن على غرار القطاعات الأخرى معتقدين أن السكنات الفارغة قادرة على استيعاب السكان الجزائريين، غير أنه لوحظ أن السكنات الفارغة والمهجورة التي تركها الفرنسي لا تكفي لإيواء واستيعاب العدد الهائل من المواطنين الجزائريين خاصة الذين تدفقوا من الأرياف نحو المدن ،وكان لابد على السلطات الجزائرية إنجاز أكثر من 75000 سكن جديد في المدن وأكثر من 35000سكن في الأرياف حتى تخلق بذلك التوازن بين الريف والمدينة.[1]

ومن هنا أخذت الدولة الجزائرية على عاتقها مسؤولية إنجاز السكنات، فاتجهت السياسة البنكية في بادئ الأمر إلى عملية إتمام البرامج السكنية التي تركتها السلطات الفرنسية قيد الإنجاز ولعل أهم هذه البرامج تمثلت في[2] مرحلة المخططات التنموية.

2. السياسة السكنية (مرحلة المخططات التنموية):

1.2. مرحلة المخطط الثلاثي 1967-1969:

هو أول مخطط بدأت به الدولة الجزائرية، حيث كان بمثابة انطلاقة جديدة لبعض الاستثمارات الصغيرة، وذلك في سبيل خلق مؤسسات فهو شبه مخطط، حيث ورثت الجزائر وضع اقتصادي واجتماعي ثقيل من العهد الاستعماري وكل المشاكل الاجتماعية المتولدة عن الحرب تتطلب بناء نظام اجتماعي يجسد مضمون الثورة ويخدم مصالح جماهيره الواسعة وبالتالي كان الاختيار هو تشيد البلاد في إطار الاشتراكية، حيث بعد اختيار الاشتراكية كمنهج اقتصادي تم تعزيزها بالتوجه نحو التنمية والتطوير قطاعات الثقيلة حيث أعطت الأولوية للنشاطات الصناعية حيث خصصت له ميزانية قدرة بـ 45% أي **9** مليار دينار جزائري إذا اعتبرت آنذاك المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني[3].

---

[1]. Rachid Hamidou, Le Logement un défi, OPU, Alger, P301988.

[2] . السكن، تقرير حول أهم البرامج السكنية من 1962إلى 1988، 2000، ص2.

[3]. La bassine Qasim," Grise de L`habitat et perspective de Co - développement avec pays de Maghreb" éditons Publisher, paris, France, 1987, p40.

أما فيما يخص قطاع السكن أعطاه هذا المخطط أهمية وعالج السياسة من خلال إنجاز السكنات التي جاءت في مشروع قسنطينة HLM وقدرت بـ 38 ألف سكن تسطير برنامج سكني قدرت تكلفته بـ 100 مليون دينار جزائري ينجز على مدى 3 سنوات ويخص إنجاز 10500 سكن، كما تم تخصيص برنامج سكني خاص لذوي الحقوق مـن 500- 1500 سكن.

- **برنامج السكن الحضري**:

في إطار هذا المخطط ظهرت برامج إنجاز سكنات حضرية بغلاف مالي مقدر بـ 1600 مليون دج وهذا من اجل إنجاز 9548 سكن وهذا طيلة سنوات المخطط ولإيضاح صورة هذا البرامج، من عرض لأهم الإنجازات المسجلة لبرنامج السكن الحضري للفترة 1967- 1969.

الجدول رقم 01: الإنجازات المسجلة لبرامج السكن الحضري 1967-1969.

السكنات المنجزة			السكنات في طور الإنجاز		
1967	1968	1969	المجموع	في طور الإنجاز	لم ينطلق في إنجازها
2.292	2.201	5.055	9.548	10.608	13.943

المصدر: ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 1967-1978 وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية الجزائر 1980.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أنه منذ بداية المخطط الثلاثي أي منذ 1967 تم إنجاز 9548 سكن حضري، وإلى حد نهاية المخطط ما يقارب بـ 10.608 سكن في طور الإنجاز و13942 سكن لم ينطلق بعد في إنجازه، وهذا ما يعكس أن السلطات الجزائرية لم تستطيع أن تنجز ما سطر من خلال المخطط الثلاثي، وتبقى نسبة إنجاز السكنات مقاربة بالسكنات في طور الإنجازات أو غير المنجزة ضعيفة.

- **برنامج السكن الريفي**:

أما فيما يخص برنامج السكنات الريفية، فعلى الرغم من الأهمية التي أولتها السلطات لمثل هذا النوع من السكنات، إلا أن النتائج المحققة بقيت بعيدة كل البعد عن الرضاء الطلبات على هذا النوع من السكن، ومع هذا نجد بعض البرامج حققت فقط 16877 سكن ما بين فترة 1966.1963 .والملاحظ أن شروط السكن أو مواصفات السكن لم تتوفر في هذه السكنات مما جعل العديد منها بقي شاغرا، وفي ظل هذه الظروف السيئة لإنجاز السكنات، سطر المخطط الثلاثي أهداف أخرى وتكمن في إتمام عملية إنجاز 7400 سكن، فيما يلي عرض لبرامج السكنات الريفية للفترة الممتدة من 1967- 1969.

الجدول رقم 02: البرامج السكنات الريفية من 1967 - 1969.

السكنات المنجزة			السكنات في طور الإنجاز		
1967	**1968**	**1969**	**المجموع**	**في طور الإنجاز**	**لم ينطلق في إنجازها**
3.125	4.141	4.846	12.112	5.273	4.810

المصدر: ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 1967-1978- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية الجزائر 1980.

نلاحظ من الجدول أعلاه، انه من بين 12112سكن جاهز، 9739 سكن انطلق في إنجازه قبل 1967، وعليه فالمخطط الثلاثي حقق قدر بـ2373 سكن ريفي، وبقي 10083 سكن في طور الإنجاز (منها 5273 سكن انطلق فيها، وأكثر من 4810 سكن مبرمج) فقط من هنا ومن هذه النتائج المحققة، يمكن أن نستخلص أن ظروف إنجاز السكنات عرفت تحسنا في مرحلة المخطط بالفترات السابقة، حيث لوحظ ارتفاع في معدل إنجاز السكنات من 3375 سكن في سنة (أثناء مرحلة الثلاثي)، غير أنه رغم تحسين الظروف، إلا أن قطاع إنجاز السكنات بقي يعاني من مشاكل حتى بعد 1967، مع العلم أن الدولة كانت تتحمل عبئ تمويل هذه السكنات من الخزينة العمومية ولوحدها، أي أن هذه السكنات المخططة ممولة بـ 100% من طرف الدولة.

2.2. مرحلة المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

تعتبر الخطة الرباعية (1970-1973)، الخطوة الأولى والفعلية للتنمية في الجزائر ويتجلى ذلك من خلال برامج الاستثمارات الاجتماعية والثقافية الذي سطر من خلال هذا المخطط، والذي كان يرمي أساسا إرساء سياسة وطنية تهدف إلى تحسين ظروف الحياة المواطن وإرضاء طلباته وتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع في جميع الميادين سواء ميدان السكن، الخدمات الاجتماعية، الصحة العمومية، إن المرحلة التي مرت بها البلاد، تطلبت إعادة بناء صرح الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق تخصيص جميع الإمكانيات المالية والمادية المتاحة لديها لتطوير وزيادة عميلة الإنجاز، ومن أجل ذلك قامت الدولة الجزائرية بجميع المجهودات المبذولة للوصول إلى تحقيق سياسة استثمارية تتجاوب مع أهمية هذا البرنامج، وعليه فقد خصصت قيمة مالية مرخصة لهذا البرنامج قدرت في البداية بـ 27.5 مليار دج للتجاوز فيما بعد ذلك مبلغ 36دج وهذا كل من أجل تحقيق البرامج الطموحة والتي أعطت الأولوية إلى[1] تلبية الحاجات الاجتماعية لشرائح المجتمع الأكثر تضررا من أجل الرفع من مستواه المعيشي، والقيام بإنجاز التجهيزات الاجتماعية للحياة (إنجاز قنوات مياه الصالحة للشرب). وكذلك إعطاء الأولوية للاستثمارات التي تسمح بخلق وتطوير مجالات التنمية المحلية لإنجاز الأسلاك الكهربائية الريفية، وذلك في إطار برنامج الاستمارات للمخطط الرباعي الأول، حضي قطاع السكن بنسبة 5.5 % مقارنة بإجمالي الاستثمارات الأخرى، وهو ما يوحي بضالة الاهتمام بهذا القطاع الحساس أو الاستثمار في هذا المجال ولقد شمل المخطط الرباعي الأول انطلاق برنامج متوازي حضري وريفي عرضه فيمايلي:[2]

[1]. La bossine Qasim," Grise de L`habitat et perspective de Co - développement avec pays de 53Maghreb" éditons Publisher, paris, France, 1987, p45.
[2]. Rachid hamidou, Op Cit, p35, p36.

- **البرنامج السكن الحضري:**

تم تسطير برنامج إنجاز السكنات حسب المخطط الرباعي الأول قدر بـ 45000 سكن حضري، خاصة وأن جل المدن الجزائرية آنذاك عرفت تمركز صناعي مما جعل الفئات الاجتماعية تتمركز حولها وبالتالي خلقت ظاهرة النزوح الريفي ،غير أنه وفي حقيقة الأمر لم ينجز سوي 18000 سكن، كما سجل زيادة الطلبات على السكن خاصة في المدن.

- **جانب التمويل السكنات الاجتماعية**:

فيما يخص تمويل السكنات، فانطلاقا من المخطط الرباعي الأول، لم تستطيع الدولة أو السلطات العمومية أن تتحمل عبئ تمويل السكنات كما كان سابقا وعليه فقد اتخذت عدة إجراءات من بينها [1] تمويل ادخار العائلات المستفيدة من السكنات لتمويل هذه الأخيرة، وفق نمط جديد يسمى "ادخار - سكنات"، صدور تعليمة وزارية سنة 1971، وبموجبها أصبح نظام تمويل السكنات يقع على عاتق الخزينة العمومية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط على النحو التالي الخزينة العمومية: بنسبة 50% على مدة 30سنة وبمعدل فائدة 01 % الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: بنسبة 50% على مدة 20 سنة وبمعدل فائدة 04.75 % كما لوحظ أنه مع نهاية مرحلة المخطط الرباعي الأول، صدرت تعليمة وزارية أخرى مع نهاية سنة 1973، حددت مفهوم جديد للسكن الحضري المخطط وأصبح تحت اسم السكن الاجتماعي المخطط وهذه السكنات تنجز من طرف "ديوان الترقية والتسيير العقاري" وذلك ابتداء من سنة 1974.[2]

3.2. المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

يعتبر هذا المخطط بمثابة برنامج جديد أعطى دفعا قويا للاقتصاد الوطني، حيث أولى اهتماما كبيرا بجانب تقنيات البناء المصنع والتي هي إحدى وسائل رفع وتدعيم قدرات

[1]. وثيقة من وزارة السكن حول كيفية تمويل السكنات الاجتماعية من 1962 - 1998.

[2]. Guelleb Salima, le financement du logement social réalité et perspectives, mémoire de fin d`etude,ecole national ad`ministration 1996- 1997,p5.

المؤسسات المعنية وذلك لتفادي الأخطاء والنقائص المسجلة خلال المخططين السابقين إن اكتظاظ المساكن بسبب تأخر الإنجازات والتزايد السكاني السريع يتوجب على الدولة العمل على تخفيض هذا الاكتظاظ مع بداية الثمانينات واعتمادا على الإمكانيات الاقتصادية والمالية، فان تحسين الكيفي للمساكن يجب أن يتبعه التحسين الكمي خاصة في المناطق الريفية. وتأكد حقيقة وبصورة أوضح الاهتمام بإعادة التوازن الجهوي ونتائج الإحصاء العام سنة 1977 خير دليل في هذا الشأن الفوارق بين الشريط الساحلي وباقي البلاد تزداد هوتها وحركات النزوح في اتجاه المدن منها بالخصوص قد انجر عنها عمران فوضوي، زاد المشاكل الحضرية تعقيدا أكبر.[1]

فالأهداف المحددة والموجودة في المخطط الرباعي الثاني هو الانطلاق في أعمال البناء 100 ألف مسكن عمراني (حضري) وأعمال بناء 300 قرية فلاحية 2000 سكن ريفي في إطار التجديد وبعث مدن جديدة و40000 سكن من نوع البناء الذاتي وكانت حصة السكن الحضري تتمثل 68% من الاستثمارات والباقي موجه للسكن الريفي أعد هذا المخطط خصيصا لتنمية قطاع البنية التحتية الاجتماعية حيث حظي قطاع السكن بنية لا بأس بها من الاستمارات فكان حجم الاستثمارات تقدر 8.3 مليار دج وحجم الاستثمارات 8.55 مليار دج.

- **جانب التمويل**:

لقد عرفت بداية مرحلة المخطط الرباعي الثاني (أي بداية سنة 1974)، تغيير في نمط تمويل السكنات وهذا تبعا للتعليمة الوزارية (الصادرة سنة 1937)، حيث أصبح تمويل السكنات على النحو التالي:

الخزينة العمومية: بالنسبة 75% لمدة 40 سنة وبمعدل فائدة 01 % الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: نسبة 25% لمدة 20 سنة وبمعدل 4.75%.[2]

[1] . شريف رحماني: الجزائر غدا، ملفات التهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، سنة 2010، ص64.

[2] . وزارة السكن، وثيقة حول كيفية تمويل السكنات الإجتماعية من 1962 إلى 1998، مرجع سبق ذكره.

4.2. مرحلة المخططين الخماسيين (1980-1989):

لقد تزامنت مرحلة 1980 و 1989 مع المخططين الخماسيين الأول والثاني (1984/1980) و(1989/1985) فأمام النتائج المحققة خلال الفترات السابقة والتي سبق الإشارة إليها، وأمام البرنامج السكنية التي برمجت ضمن المخططات ولم تكمل ولم تحقق نظرا لظروف معينة، جاء المخطط الخماسي الأول والثاني ليعطي دفعا قويا ويرسم سياسة سكنية اختلفت عن طريقة السابقة، فعن دراستنا لهذه الفترة وقفنا أمام نتائج اختلفت عن النتائج السابقة ولا حظنا خلق لظروف أكثر تطورا وملائمة من أجل تطوير وتشجيع إنجاز السكنات العائلية، ويتجلى ذلك من خلال اعتبار قطاع السكن قطاع أولي وذلك ابتداء من المخطط الخماسي الأول (84/80) حيث تمحورت تصورات المخطط الخماسي الأول لتنمية السكن حول ثلاثة محاور أساسية وهي:[1]

- تنظيم المدن القديمة وتوسيعها.
- تطوير الحياة السكنية في الريف وتحديث المراكز الحضرية.
- بعث مدن جديدة في المناطق الهضاب العليا والصحراء.

3. الجزائر في ظل الأزمة السكنية:

في كتابه "على خيط الأزمة" لاحظ الأستاذ علي الكنز كيف أن الأزمة العالمية وابتداء من مطلع الثمانينات، ساهمت في إنتاج أسباب الركود الاقتصادي بالجزائر، فمعدل التصدير الذي كان سنة 1960 يصل إلى 70% أصبح سنة 1980 يصل إلى نسبة 0.7% هذه الوضعية الاقتصادية، فتحت الطريق أمام تزايد الهجرات الجماعية الداخلية وأدت إلى تفريغ الأرياف وتضخم المدن، فتحولت أزمة السكن إلى أزمة وطنية، زاد في تعقيدها ركود القطاع العقاري الذي لم يشهد نشاطا تنمويا منذ الاستقلال، فهذه العوامل أدت إلى تحرير حواجز

[1]. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها بالجزائر، الجزء 02، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999، ص 229.

أمام الشعب والنزعة الريفية في امتلاك المجال وبهذا الصدد فإن أكبر أزمة ممكن أن تواجهها في غدها هي "هي تلك التي تتعلق بغياب وسائل مؤسساتية جديدة وتنظم الوضعيات الجديدة ....."[1] وذلك تعتبر أزمة السكن في الجزائر أحد أهم المشاكل التي عجزت كل الحكومات المتعاقبة في البلاد على حلها وفشلت كل السياسات المرتبطة من تخفيف حدتها فالمشكلة السكنية تختلف بحسب الفئات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحيط بالسكان بالإضافة إلى عدم تطابق الهندسة المعمارية للمسكن مع تصوراتهم الاجتماعية وكذا خلفياتهم الثقافية، فطبيعة المشكلة السكنية عند الأغنياء تختلف تماما عن طبقة الفقراء فالمشكلة لديهم تنحصر في الحصول على مسكن صحي يأوي أسرهم ويخلصهم من قسوة العيش في لمسكن القصديري[2] فاختلال التوازن والتضخم أدى إلى عدم توفير وتلبية الاحتياجات الضرورية بما فيها المرافق التي تخدم الأفراد وما ينتج عنه من تزاحم واكتظاظ داخل المسكن، فهي ظاهرة متشابكة ومعقدة، تبدأ بدخل الفرد وتنتهي بمسائل السياسية العامة والتشريعات الاجتماعية فهي تجسد واقع الارتفاع القيمة الإيجارية للمساكن، على نحو يفوق القدرة الشرائية للإفراد ذوي الدخل المنخفض أو تجعلهم يخصمون نسبة كبيرة من دخلهم منخفض الإيجار للمسكن الملائم. فاختلال التوازن والتضخم أدى إلى عدم توفير وتلبية الاحتياجات الضرورية بما فيها المرافق التي تخدم الأفراد وما ينتج عنه من تزاحم واكتظاظ داخل المسكن، فهي ظاهرة متشابكة ومعقدة ، تبدأ بدخل الفرد وتنتهي بمسائل السياسية العامة والتشريعات الاجتماعية فهي تجسد واقع الارتفاع القيمة الإيجارية للمساكن، على نحو يفوق القدرة الشرائية للإفراد ذوي الدخل المنخفض أو تجعلهم يخصمون نسبة كبيرة من دخلهم منخفض الإيجار للمسكن الملائم، وحسب المعلومات المتوفرة لدي الديوان الوطني للإحصائيات فإن الرصيد العقاري (المقدر بحوالي 4 ملايين سكن) لعام 1994 لايزال بعيدا عن تلبية الاحتياجات المتزايدة

[1]. Ali Elkenz, au fil de la crise, Algérie Edition BOUOCHENE E N A L 1993, p66.

[2]. سميرة بلعمري: جريدة الشروق،2010/05/23.

والمقدرة في نفس السنة بمليون سكن في الأوساط الحضرية والريفية على مستوي التراب الوطني.[1]

4. نبذة تاريخية عن التسيير العقاري بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال مباشرة وجدت السلطة نفسها مضطرة إلى حماية الحضيرة السكنية من النزوح وكشف سلبا على جانب كبير من هذه الأخيرة، وتسبب في تحريك الفئات الاجتماعية، مما استدعى المبادرة إلى تشريع قوانين جديدة تخص القطاع الحضري، كان أولها الأمر رقم 10/66 والمتضمن إدماج الحضيرة السكنية التي خلفها الاستعمار والتي كانت تدعي آنذاك بالأملاك الشاغرة (Biens vacants) إلى أملاك الدولة.

(biens de L'état)[2] ومن جانب أخر فقد أضر الذهاب المفاجئ والمكثف للإطارات الأجنبية في القطاعات الإدارية و الاقتصادية إلى حد بعيد بالهياكل المورثة عن النظام الكولونيالي، وذلك على مستوى التنظير والإنجاز بالإضافة إلى تسير الحضيرة السكنية والبرامج الإسكان، فبعد الاستقلال واصلت مصالح أو مكاتب السكن المعتدل الكراء H.L.M مهامها ثم أنشأت التعاونيات العقارية سنة C.I.A1971، وهي تعاونيات متكونة من مجالس إدارية أظهرت محدوديتها في تسير السكن الاجتماعي ،لذلك لجأت الدولة آنذاك للقضاء على المركزية في التسيير العقاري، ومحاولة الوصول إلى تسير أنجع بتقسيم الحضيرة السكنية على مستوى الوطن على جميع الولايات غير أن امتداد هذه الحظيرة إلى درجة ابتعادها عن الهيئات المسيرة صعب من مهمة التسيير والمراقبة بالإضافة إلى تعدد الهيئات المسيرة لتلك العقارية الموروثة عن المرحلة الاستعمارية [3] "وهو ما دفع الدولة إلى إنشاء دواوين الترقية والتسيير العقاري ابتداء من سنة 1974 والديوان يعد هيئة ذات شخصية معنوية تحمل الطابع الصناعي، والتجاري كانت تابعة للولاية، ومهمتها آنذاك كانت

[1] . بشير التيجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2000، ص57.

[2]. الأمر رقم 66/102 الصادر بتاريخ 6 ماي 1966 تم بمقتضاه إلحاق الملكية الأملاك الشاغرة إلى الدولة ص15 .

[3]. Djabber Ferhat, réhabilitation urbaine et politique de la ville mémoire présenté sons la direction de Pizarro, écolle supérieure du commerce, Marseille Provence, juin 1997, p06

تتلخص في تسير البنايات ذات الطابع السكني من الدرجة الأولي، أو الإنجاز المدعم ماليا من قبل الدولة، كان لديوان الترقية أيضا مهمة تسير المكاتب العمومية للسكن في إطار التنمية الاشتراكية لاقتصاد الوطني، حين كان الاحتكار تام للدولة، ثم بعدها تعرض إلى التغير في شكله القانوني، بحيث أسندت مهمة التحكم في برامج البناء وكذلك عملية الصيانة، بلحاق المرسوم رقم 502/82 الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 1982، ولم تنفك التغيرات تتابع على هذه الهيئة الجديدة إلى أن أدمجت كل الممتلكات العقارية التابعة للدولة والمسيرة من قبل الديوان الوطني للسكن العائلي (ONLF) إلى ديوان الترقية والتسيير العقاري، وذلك من أجل توحيد بدلات الإيجار التي كانت مطبقة آنذاك بطريقة غير متساوية من قبل المكاتب الولائية للسكن، المؤسسات الجماعات المحلية[1] محاولة أقلمتها مع المستوى الاجتماعي للسكان، وقد تمت المصادقة على نمط موحد وجديد لحساب الإيجار الشهري للقطاع العمومي بمقتضي المرسوم رقم 256/83 الصادر بتاريخ 9 افريل 1983 واستمرت التعديلات إلى غاية 1993 ليصبح ديوان الترقية والتسيير العقاري تابع لوزارة السكن وبإمكانه أن يتعامل و يشارك مؤسسات البناء المختلفة وينشئ فروع جديدة وما إلى ذلك، يذكر حيار فرحات أنه برغم من التحسينات التي طرأت على التسيير العقاري منذ سنة 1961 إلى غاية سنة 1981 إلا أن التوازن المالي بقي مؤقتا فيما هو تمويل مشاريع البناء ويضيف: "أنه أمام هذا اللاتوازن الملاحظ في تمويل مشاريع بناء المساكن الاجتماعية، لجأت الدولة إلى إصدار قانون التنازل رقم 81/01 الصادر بتاريخ 7 فبراير 1981 الذي يشير إلى شروط الاستفادة من شراء السكنات الاجتماعية وقدم هذا القانون على أنه طريقة تسمح بتحريك التوفير L'épargne، حتى يتسنى تمويل برامج جديدة للبناء، التي ما فيتضاعف عليها الطلب بسبب النمو الديمغرافي[2] أين نجد عدم تطابق دخل الأسرة مع متطلبات صيانة المسكن، وقد لا توفر المؤهلات الفردية أصحابها لنيل مناصب شغل "جيدة" داخل سوق العمل الحضري الذي

[1] . كانت الحضرية السكنية مسيرة من قبل هيئات مختلفة: مكتب السكن المعتدل (H.L.M)، مصلحة الولاية، مكتب الأملاك الشاغرةBiens vacant)، التعاونية العقارية (CIA) الديوان العمومي لمساكن معتدلة الإيجار (OPHLM) الديوان الوطني للسكن العائلي F ONL) ومستويات مختلفة وغير منسجمة فيما يخص الإيجار لذلك أدمجت جميعها فمن ديوان الترقية والتسيير العقاري ووحدات نسيب الإيجار.

[2]. Djâbbir FERHAT, Réhabilitation urbaine et politique de la ville. Mémoire présente sous la direction de PIZZARO .école Supérieure du commerce, Marseille Provence, juin 1997, P06.

أصبح يتطلب تأهيلا وتكوينا عالي المستوى حيث هذه التغيرات والاضطرابات التي مست الحياة اليومية لسكان المدينة، أدت إلى ظهور إيديولوجية أو "حمى" الملكية الخاصة لدى جميع الطبقات وأسهمت مع تغير نمط الاستهلاك نحو الارتفاع، وتطور العمل المأجور وتباعد مكان السكن عن مكان العمل.

السياسات الحضرية المتبناة من خلال السكن الجماعي والتجمعات السكنية الكبرى زادت من حدة الصراع الموجود بين السكن الفردي والسكن الجماعي بمناسبة تملك الفضاء المسكون من طرف الساكنين، وبالنتيجة تظهر وتنامي السكن، على مستوى الحياة الحضرية أشكال من الانطواء على الذات في كلا نمطي السكن، كما ينتج الإقصاء من الحياة العامة ورهاناتها ولقد تغيرت دلالات الحياة الجماعية الناجم عن نمط السكن، وتناسي قواعد التمدن من جانب السكان، هو ما يحقق تلك الروابط السلبية بين المواطنة و التحضر، إلى درجة أن الصراع يتبلور في المدينة من خلال سيرورة تشكلها إذ تتعثر أمام رمزية الفضاء ومتطلبات الممارسة الحضرية التي قد تفرض في بعض المستويات "الاستلاب والاغتراب".

5. تحولات المدينة في ظل استمرار السياسة السكنية:

حتى نعود إلى التاريخ الذي شهده المجتمع الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية وبالتحديد سنوات الحرب عمليات ترحيل قسري إلى المحتشدات الاستعمارية التي كتب عنها بيار بورديو" P.Bourdieu" وعبد المالك صياد[1] كتابهما Le de`racinement نحن نعتقد على سبيل الافتراض، والمسألة تتطلب دراسة معقمة ،أن السياسة العمران في معالجتها لأزمة السكن من الناحية الكمية، وتجسيدا للمخططات الوطنية لم تقم سوى بإعادة إنتاج نفس العملية تقنيا (الترحيل ألقسري) في القرى الاشتراكية سنوات السبعينات، والسكن الجماعي فيما بعد من البديهي أن الظروف تغيرت والفاعلين الاجتماعيين كذلك، ولكن النتائج متقاربة إلى حد بعيد.

[1]. CF.P. Bourdieu, A. Said, op.cit.

1.5. المحتشدات الاستعمارية:

تم حشد وجمع ما يزيد عن أربعة ملايين من الفلاحين الجزائريين الذين انقطعوا عن عملهم الفلاحي، عن قطعان ماشيتهم وعن أراضيهم الموروثة أبا عن جد. ما يجب الإشارة إليه بهذا الصدد هو أن هذه القطيعة بقدر ما كانت تمثل لدى مطبقيها تحديثا للمجتمع والفرد الجزائريين، بقدر ما أسهمت في التفاف الجزائريين حول الثورة، مع اكتشافهم لنمط عيش جديد -"غريب"- لم تسمح ظروف الحرب باستيعابه بكامل تفاصيله، اضطربت حياة الفلاحين وعاشوا في الضواحي بين الريف والمدينة ،إذ غادروا الريف دون أن يصلوا إلى المدينة.

2.5. القرى الاشتراكية:

يمكن الحديث كذلك عن القرى الاشتراكية، وعددها نظريا 1000 قرية، التي مثلت جهود الدولة في السبعينيات من اجل إنجاح الثورة الزراعية و تحسين ظروف عيش الفلاحين من خلال حثهم على التجمع والاستقرار ولكن الأهداف المسطرة نظريا لم تتجسد فعليا على أرض الواقع[1].

الهدف العام لهذه السياسة كان هو نفسه التحديث والقضاء على مظاهر التخلف في المجتمع الجزائري إلا أن النتائج كانت من قبيل اضطراب حياة الفلاحين و اختلال سير نشاطهم الفلاحي أو الرعوي بالنسبة للبدو الرحل في السهول. أما القرى الجديدة فكانت تتغنى بتحقيق الارتياح للساكن لم تستجب لمتطلبات الرفاهية التي كان يجدها البدو الرحل في الخيمة مع قطعان ماشيتهم و جمالهم، لقد قطع المسكن الجديد ذلك الانسجام الذي ابتكره الإنسان البدوي مع محيطة و فضائه الوسع الذي لا يحده شيء سوى الأفق و لا يتركونه إلا تكيفا مع الظروف المناخية. المثير للانتباه هو أن هذا المشروع التنموي كان يفترض أن يوضع بالتشاور مع المعنيين به لإبداء رأيهم حول مواقع الإنجاز و نوع السكنات، و لكن في الواقع قامت الدولة بكل شيء، ما جعل المساكن الجديدة تعجز عن تجسيد تطلعات المستفيدين منها ولا تستجيب لخصوصيات الأسر التي سكنتها، وفي هذا السياق يشير عبد الكريم

[1]. البشير التيجاني، المرجع نفسه، ص25.

العايدي إلى أن ".....المشروع شديد الضغوطات لأن السكن أنجز من أجل صنف واحد (نموذجي)من الأسر: الفلاح المنتج وأسرته (الزوجة والأولاد)، وبهذا أقصيت العائلة الممتدة. هذا المعيار يدير ظهره إلى تشكيلة أسر الفلاحين الموجودة.....[1] في تلك القرى الاشتراكية، للحياة اليومية مطبوعة بالملل والروتين، لا شيء من المرافق الضرورية وظيفي، على حد تعبير "عبد المالك صياد و حجيج الجنيد، إلى مرقد تجمع فيه فلاحون تائهون {.....}. مما جعل الفلاح يعيش فضاءه بصعوبة في القطيعة مع نمط عيشه السابق فهو لا يحس نفسه في المنزلة، يعترضه نظام يمنع، مثلا، أن يقيم الأبناء البالغون مع آبائهم.

3.5. السكن الجماعي:

إن التجمعات السكنية الكبرى التي تتخذها الدول حلا لمشكل الطلب على السكن تعرضت إلى انتقادات ـ شديدة أحيانا ـ من طرف الباحثين الذين يهتمون بالظاهرة الحضرية والمدينة، وإن كانت في الظاهر تستهدف مواجهة أزمة ولكنها في الحقيقة تستهدف معالجة الترتب الاجتماعي وتوزيع الطبقات والشرائح الاجتماعية في فضاء المدينة حسب المستويات السوسيو اقتصادية، تنظيم المجتمع من خلال تنظيم الفضاء الحضري الذي يفي بشكل ما إلى إعادة إنتاج الفرو قات والاختلافات الطبقية على أرض الواقع، بشكل تتكرس معه تلك الفر وفات، الناتج في الواقع حيث اختلفت عن تلك المسطرة في المشروع إن تشكل المدينة من خلال السكن الجماعي هو حل المشكل بمشكل أخر، تحديث المجتمع من خلال التحكم في الفضاء الحضري ليس بالحل المثالي، والتجربة الغربية في أوربا يجب أن تقرأ جيدا إذا ما أريد إعادة إنتاجها أو نقلها إلى مجتمعات أخرى استناد إلى هذه الأفكار يهمنا في تدعيم الافتراض القائل بأن مستقبل السكن الجماعي يمكن أن يكون متشابها لما أورده تيري باكو عن حالته في فرنسا ولكن يجب بالأخذ بعين الاعتبار بأن الظرف عندنا مختلفة تماما، من حيث العلاقة بين الدولة والمجتمع، نظرا لاختلاف الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية ومستوى الحداثة، ويمكن لغياب أو "انسداد" قنوات التواصل والاتصال

[1]. EL Aidi. A , La règle et La stratégie. Acteurs sociaux et mutations agraires, le cas de L'Algérie, thèse d'état de sociologie, université d'Oran, 1997, p771.

الاجتماعي أن تؤدي إلى رفض الآخر، واعتبار "الغريب "هو كل من لا يتقاسم معنا نفس القيم ونفس الممارسات، إلى درجة فقدان الرباط الاجتماعي لقوته الرمزية والانطواء على جماعة الانتماء السابقة، وانقطاع روح الاجتماع إلا داخل الجماعة نفسها بشكل يؤدي إلى النزاع، وهي فكرة ابن خلدون عن توسع العمران، وما يتبعه من كثرة المرض والهرج والقتل حيث أن "الأسوار" أو الحدود الإقليمية التي أشار إليها هي هنا ثقافية ورمزية وبالتالي فإن تحديث مجتمع من خلال المدينة والعمران أنتج أشكالا جديدة للتعايش والاجتماع بين الأفراد، لم تكن في المستوى توقعات الدولة سوف تكون مرغمة على تسير الاختلاف والاختلاط معا، وتحمل عبء انعكاساتها على الفضاء المبني وعلى الحياة الاجتماعية، بشكل تتكرس فيه الفروقات السوسيو ـاقتصادية والاختلافات الثقافية المجتمع الناتج عن سياسة السكن الجماعي هو "الحضري الشائع" [1] الذي يتشابه في ظروف الوجود ويغفل الاختلافات الفردية، والمسؤولية الملقاة على عاتق الساكن أو المواطن ليتشكل ككتلة تطالب الدولة بالمزيد والمزيد من كل شيء.

كما يستنتج عبد القادر لقجع في أحد مقالاته ".....أن المدينة الجزائرية، حاليا هي بصدد الانصياع إلى قوى سوق عقاري وسكني يضخم، على مرأى العين، الفرو قات الاجتماعية والثقافية....."[2] إذ أن التوجه إلى خيار السكن الجماعي (الاجتماعي) من أجل "حل"، أو على الأقل التقليل من حدة، "أزمة السكن"، و تطوير المدينة، مضافا إليه التسيير السياسي للمسألة الحضرية وعمل المجتمع على ذاته قد أسهموا مجتمعين، في نظرنا في تسريع سيرورة التحولات الاجتماعية التي نتجت عن صراع (الظاهر منه والمضمر) بين الأفراد والجماعات، بين المجتمع والدولة، بين الحداثة والتقليد. يمكن النظر إلى أحياء السكن الجماعي كعنصر من أهم محركات بناء المدينة وتشكلها وهي بمثابة "المناطق ذات الأولوية في العمران" (Les Z.H.U.N) الفرنسية، المسماة عندنا "مناطق السكن الحضري الجديدة" فهو الدولة السخية المعطاة (L'état providence)، حيث تأتي شرعية هذه

[1].Mehdi souiah, « L'urbain majoritaire », In le quotidien d'Oran du 10/02/2008.
[2].Abdelkader lakajaa, « les périphéries oranaises : urbanité en émergence et refondation du lien social », colloque international : « penser la ville : approches comparatives », khenhela, 2008, p14.
تمت الترجمة من طرف مترجم رسمي.

الصيغة من السكن كمركز للسياسة الحضرية من نتاج إيديولوجي يرتكز على صورة الدولة التي تحدد معايير السكن وترسم النموذج السكني الحضري لغالبية المجتمع الجزائري، هذا التوجه تجسد من خلال تكرار فسيفساء من الأحياء الجماعية في حالة تدهور من البداية ناقصة التجهيز، لا تملك في معظمها أي وجود حضرية أو معمارية وهي تشكل تعبيرا عن نسق اجتماعي اهتم علم الاجتماع الحضري بتفكيكه وتحليله من خلال ما تقدم، فإن خيارات البناء والعمران التي انتهجتها الدولة بعد الاستقلال والتي يمكن اعتبارها امتداد غير مباشر لسياسة الإدارة الاستعمارية التي كانت تهدف بالأساس إلى دمج واستيعاب المجتمع الجزائري ـالحضرية ـ ضمن مجتمع الأوربي، في إطار أطروحة الجزائر الفرنسية، ذلك أن شبه قناعة تشكلت لدي الإدارة الفرنسية آنذاك بأن الحل في مستعمرة الجزائر يمكن فقط في اندماج الساكنة المسلمة إلى جانب الساكنة الأوربية في المدن. هذه القناعة لدي الفرنسيين كانت نابعة من أطروحة التحكم الاجتماعي من خلال التحكم في تسير الفضاء الحضري، وما ينجر عنه من تقارب بين الثقافيتين فيما يخص ممارسات السكن الحضري لقد كان أملهم كبير في نجاح مسار مثاقفة أي مثاقفة الجزائريين أو إعادة تنشئتهم في اتجاه التحضر والتمدن أي مثاقفة الجزائريين بالثقافة الأوربية إلى حد تماهي وانصهار الساكنة الجزائرية في الثقافة الأوربية الحداثية لكن jean Pelletier أشار في هذا الصدد في كتابه الجزائر1955: "محاولة في الجغرافية الحضرية "أن التساكن بين الجزائريين والأوربيين في الجزائر العاصمة كان يتم على شاكلة "الماء والزيت": نتلامس دون أن نختلط أو دون أن نمتزج.[1]

6. السكن الاجتماعي في الجزائر:

وحتى نسلط الضوء على مسألة السكن الجماعي وإن كانت الإحصائيات في الجزائر تلقي انتقادات كثيرة حول مصداقية ما يقدم من طرف الدولة، خاصة حول إنجازاتها فالأرقام

[1]. Cf. jeen pelletier, Algerie1955, Essai de géographie Sociale, paris, les belles lettres, 1955.

الرسمية لا توحي بوجود أزمة سكن فعلية بنفس الدرجة التي تنبؤنا بها مثلا الاحتياجات الدورية بمناسبة توزيع حصص السكن الاجتماعي بالخصوص.[1]

1.6. مفهوم السكن الاجتماعي في القانون الجزائري:

السكن بصفة عامة هو المحل الذي يستعمل في النهار والليل للاستراحة والانسجام أو هو المأوى بصفة عامة أما السكن فهو مقرون بالتنظيمات والقوانين كونه قد يختلط ببعض المفاهيم لأنواع آخر من السكنات التي تكون خاضعة لأنظمة مخالفة كالبيع بالإيجار والسكن الاجتماعي التساهمي، حسب نص المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 98/42 [2] المحدد لشرط الحصول على المساكن العمودية الإيجارية ذات الطابع الاجتماعي يقصد بالسكن الاجتماعي الإيجار كل مسكن ممول من أموال الخزينة العمومية أو من ميزانية الدولة **وحسب المادة 09**: من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1993/06/22 فإنه يعد مسكنا يحظى بالدعم من الخزينة العمومية كل مسكن مخصص للامتلاك أو الإيجار وتدخل في تمويله إعانة أو تخصيص في نسب من الفائدة تمنحها مباشرة الخزينة أو بصورة غير مباشرة عن طريق مؤسسات مالية مخصصة لهذا الغرض، لاسيما الصندوق الوطني للسكن أما المادة 148 من القانون 87/20 المتعلق بقانون المالية سنة 1988 فقد عرف السكن الاجتماعي بنصها أنه تخصم من دين دواوين الترقية والتسيير العقاري بتسجيل ضمن حساب نتائج الخزينة في المبالغ الممثلة للفارق بين سعر التنازل المحدد تطبيق للقانون رقم 81/01 والمبالغ الحقيقة للاستثمارات المخصصة لإنجاز الأملاك المتنازل عليها، المبالغ الناجمة عن تطبيق التخفيض على الإيجارات الممنوحة للمجاهدين وذوي الحقوق، المبالغ الناجمة عن الفرق بين الإيجارات الاقتصادية الإيجارية الاجتماعية، فالدعم هنا دعم الإيجار المطبق بشأنها إذا لم يلتزم المستأجر بدفع قيمة إيجار للمسكن كمقابل لانتفاعه به كما هو وفق ميكانيزمات السوق وإنما يفي بجزء منه فقط وتتولى الدولة تغطية الجزء المتبقي عن طريق الخصم من ميزانيتها أو بدعم الخزينة العمومية وفق إجراءات وحسابات مدفعه لذلك فقد

[1]. Habitat Urbain, bilan du 4eme trimestre 2008, Document ronéotype de la DLEP, service du logement, Oran, 2008.

[2]. الصفحة الرئيسة: موقع القانون الشامل، جميع الحقوق محفوظة الشامل5674 .

سمي إيجازا اجتماعيا وقد سمي قبل (السكن المعتدل الكراء)، وقد عرف تسييره فترات متميزة اختلفت باختلاف الجهة المسيرة ووضعها القانوني زيادة على الوضع القانوني لهذه الأملاك ثم كلف باحتفاظ دواوين الترقية والتسيير العقاري بتسييرها، فقد كان بادئ الأمر يتم تسييرها من قبل الإدارة وبالضبط مصلحة إدارة الأملاك الشاغرة قبل تحويل التسيير لمصلحة أملاك الدولة ويتعلق الأمر بتسيير المحلات السكنية التي عدت شاغرة عند الاستقلال أول نص ضبط العلاقة بين الجهة المسيرة والشاغلين لهذه المحلات هو المرسوم 88/68 المؤرخ في 1998/04/23 المتضمن القانون الأساسي الخاص بشغل العمارات المستعملة للسكن والحرف المهنية ونص المرسوم أن تشغلها لا يتم إلا بموجب قرار من عاملا العمالة (الوالي).[1] أو نائبه وهو رئيس الدائرة ولم يكن ذلك بموجب عقد إيجار كما أن تسييرها كان تابعا لإدارة أملاك الدولة في الولاية ولم يكن ذلك من اختصاص الأفراد أو جهات خاصة ولا يستثني من ذلك إلا الهيئات العمومية لتسيير السكن معتدل الكراء التي تم حلها بموجب المرسوم رقم (144/76) و تشير أن هاته المكاتب كانت تتولى مهمة تسيير المحلات السكنية و العمومية المبنية بعد الاستقلال دون أن يكون لها الإنجاز أو التعميرة لكن مع دخول الجزائر مرحلة التعمير في مطلع السبعينات ترى الدولة تسيير الممتلكات العقارية ذات الطابع الاجتماعي و الايجاري و لم يمكن تحقيق الهدف من خلال تكفل مؤسسات مختصة في مجالي الترقية و التسيير العقاري في آن واحد و ذلك للنهوض بقطاع السكن من خلال الإنجاز وتنفيذ البرامج العامة لمسطرة من السلطات المختصة لهذا العرض استحدثت مؤسسات مختصة بهذا العرض على مستوى كل ولاية هي مكاتب الترقية والتيسير العقاري بموجب الأمر رقم 76/93واستندت لها مهمة تيسير جزء كبير من الحضيرة العقارية دون شرط يتبع لها و تعد آنذاك هيئات عمومية ذات طابع إداري تابعة للدولة مكلفة بمهمة تيسير الأملاك التجارية العمومية المهنية والسكنية، منها حتى وأن اعتبرت فيما بعد مؤسسات عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري (EPIC) و نذكر من هذه الأملاك المجموعات العقارية المبنية من طرفها أو الملحقة إليها بعد حل المكاتب العمومية للسكن معتدل الكراء

[1]. مذكرة النظام القانوني للإيجار في السكنات الاجتماعية. افريل 09 مارس 2016 فبراير 02 /2013 العدد 359.

وجاء بمرسوم 147/76المؤرخ في 1976/10/23 المتضمن تنظيم العلاقات بين المؤجر والمستأجر لمحل معد للسكن وتابع لمكاتب الترقية والتسيير العقاري لتنظيم هاته المحلات التي لا يمكن شغلها إلا بموجب عقد إيجار مبرم مع الهيئات المؤجرة.

في حين بقيت الأملاك المسيرة من قبل مصالح أملاك الدولة خاضعة للتشريع المعمول به، وعليه فإن تسيير هذه الأملاك كان يعرف تضامن الإيجار وبقي كذلك إلى أن جاء المرسوم التنفيذي رقم 454/91 المؤرخ في 1991/11/23 المحدد لشروط إدارة الأملاك الخاصة والعامة التابعة الدولة وتسير 25من هذه الأملاك التي نصت على أن يخضع منح وشغل المحلات السكنية الآيلة ملكيتها إلى الدولة بموجب الأمر رقم 66/02 والتي بقيت خاضعة لنظام التأجير لأحكام المرسوم 147/76وهذه الخطوة أولى لتوحيد الجهة المسيرة وتنظيم عملية إيجارها ودواوين الترقية والتسيير العقاري[1] هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري حسب المرسوم التنفيذي رقم 19/147 المؤرخ في 12/05/1991 المتضمن تغيير الطبيعة القانونية للقوانين لأساسية لدواوين الترقية والتسيير العقاري وهي تخضع للقوانين والتنظيمات المعمول بهاو حسب نص المادة 01/04 من المرسوم وتتمتع بشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير وتخضع لقواعد القانون التجاري وتمارس نشاطها على المستوى التراب الوطني وتتخلص مهامها حسب المرسوم 91/147 والمرسوم 93/08 في ترقية وتسيير الأملاك العمومية، **من مهامه الترقية والتسيير** حيث سعي إلى ترقية العقارات على سبيل النوعية والترقية الخدمة العمومية في مجال السكن للفئات الأكثر فقرا، وتستند لها العمليات الهادفة لترقية السكنات والأملاك المستندة لها، أما **مهمة التسيير** فهي واردة إذا تهتم دواوين الترقية والتسيير العقاري بتسيير الأملاك العمومية المستندة إليها عن طريق :تأجير المساكن والمحلات ذات الاستعمال المهني والتجاري والحرفي أو تنازل عنها، ضمان ترميم وصيانة هذه الأملاك قصد المحافظة عليه لإنتاج صالح للسكن، تحصيل مبالغ الإيجار والأعباء المرتبطة بإيجار وكذا ريوغ التنازل عن الأملاك العقارية المسيرة من طرفها، و ضمان تسيير جميع الأملاك

[1]. مذكرة النظام القانوني للإيجار في السكنات الاجتماعية. افريل 09 مارس 2016 فبراير/2013 العدد 359.

التي ألحقت بها وسوف تلحق بها و كل العمليات الأخرى المندرجة ضمن إطار التسيير العقاري.

7. أنواع الوحدات السكنية لصيغ البيع بالإيجار:

1.7. صيغة السكن الاجتماعي:

تفتح هذه الصيغة الحق الاستفادة لذوي الدخل المحدود (أقل من 24000 دينار /شهريا).تودع الملفات على مستوى البلديات، لتدرس على مستوى الدائرة وتوزع من خلال البلدية، للإشارة فإن هذه الصيغ هي الأكثر إثارة للاحتياجات نظرا لما يشوبها من عمليات الإضافية والحذف للمستفيدين التي يتم فيها استغلال الرأسمال الاجتماعي والنفوذ والقرابة أكثر ما يثير الغضب والسخط هو استفادة أشخاص من خارج تراب البلدية والولاية أحيانا أو أشخاص ليس لهم الحق في الاستفادة من هذه الصيغة.

2.7. صيغة AADL كراء ـ شراء:

أرسيت هذه الصيغة بإنشاء الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن AADL والمراد منها هو تمكين "الطبقة المتوسطة "من الحصول على مسكن يصبح ملكية بعد تسديد ثمنها من خلال صيغ البيع بالإيجار، الشهرية، عمليات التسجيل على القوائم تدخلت فيها الميكانزمات الاجتماعية من المحسوبية وحتى الرشوة ما أثار احتجاج السكان المستفيدين.

3.7. صيغ LPA-LPP-LSP:

يعبر عن هذه الصيغة بالسكن الاجتماعي التساهمي حيث يساهم المستفيد من الشقة في تسديد ثمنها إلى المقاول المسند إليه الإنجاز على دفعات إلى غاية التسليم النهائي مع إنهاء الأشغال، فالمشكل المطروح هو تأخر المقاولين في الإنجاز ونوعية الأشغال من الناحية

الجمالية، كما أن هناك حالات فرفيها المقاولون حيث أفلست مؤسساتهم بنقود المستفيدين وانطلقت رحلة معاناتهم في طلب التعويض بين المحاكم والإدارة.[1]

8. نظرية النزاع الاجتماعي:

من خلال تجربة الفيلسوف كانان "Canaan" وخبرته الشخصية يرى أن النزاع يتقمص دور الشخص الذي يريد شيء وأخر يريد شيء آخر، حيث يتنافسون ويختلفون، أو على العكس يتوافقون عن الحديث فيما بينهم يحاولون تجنب أحدهم للآخر، فيتعكر مزاجهم وينهار كل شيء من بين أيدهم شخصيا كان أم اجتماعيا عاما وحتى الفرد بنفسه، عندما يفكر في اتخاذ قرار هام يصطدم هذا الأخير بتناقضات داخلية وبينه وبين ذاته في نقاشات فكرية طويلة، إذ يتعدى النزاع الجانب الداخلي للفرد ويتمظهر أيضا في نزاعات وصراعات أن كلا منهما سيسعى للحصول على ما يريد ونجد أن الفرد لبذل مجهود خاص من أجل تحقيق ما يرغب فيه وبهذا التصرف الغير مباشر قمع فيه الفرد الآخرين ماديا ومعنويا والتغلب على الأخر وقد شهد القرن العشرين حربين عالميتين، حيث تفاقمت فيها حدة النزاع بخصوص في هذه المرحلة إذا أن مصطلح النزاع هو ترجمة لكلمة Conflit بالفرنسية وهي من أصل كلمة اللاتينية Conflictus التي تعني (نزاع، تضارب، قتال وتستخدم في الأدبيات الاجتماعية والنفسية بمعاني ومضامن عديدة مثل تضارب المصالح بين الأفراد خلاف عائلي، صراع الثقافات ....)[2] إذ نجد أن النزاع يتمظهر حسب المواقف التي يتعايشها الفرد والمجتمع، حالة نزاع بينه وبين مسكنه، وذلك نظر لما يحمله من ثقافة التي تفرض نفسها على مما ينفعل الفرد ويقوم بمجموعة من التعديلات التي من خلالها يضع الفرد بصمة الثقافية في مسكنه، كون المسكن هو بطاقة ثقافية من نوع آخر عكس الشاغل له، ويبقى النزاع سلوك جامد بل يتعدى سلوك الفرد الوحد وينشب أيضا بين أفراد المجتمع خلال النزاع على المصالح والغايات.

[1] . فريد مرحوم، السكن الجماعي في الجزائر، سكان حي الصباح (وهران) بين الاجتماع و الصراع، رسالة من شهادة الدكتوراه العلوم في علم الإجتماع، سنة 2014-2015، ص44.

[2] . منتديات طلبة لبنان موقع يوتيوبا، الملتقى الثقافي والأدبي، نظرة إلى علم النزاع وسيكولوجية النزاع، الاثنين سبتمبر24-2007، h15:26.

1.8. أنواع النزاعات بحسب أسبابها:

يمكن تصنيف النزاعات بحسب الأسباب الناشئة عنها إذ تتمثل طبيعة العلاقات بين الأفراد في (عواطف سلبية، النزاع ناجم عن ضعف الاتصال تصرفات سلبية متكررة مفاهيم خاطئة)، وكذلك نزاع ناجم عن الاختلاف في المعلومات المتبادلة أي (معلومات خاطئة، عدم الاتفاق عليها، تغيرات مختلفة لها) والنزاع ناجم عن تضارب المصالح (مركز مال، تنافس صراع) وأيضا نزاع ناجم عن التنظيم الهيكلي في المؤسسة أي (طبيعة التنظيم، عدم تحديد الأدوار عدم وضوح الأدوار، التداخل بين الأدوار، التملق السعي إلى قمة الهرم) والنزاع الناجم عن الاختلاف في الميول والعواطف والرغبات والاتجاهات والقيم تتبلور في (رأي الإصرار على الرأي، عدم تقبل الآراء والتعنت) وكذلك نزاع ناجم عن الاختلاف في ممارسة السلطة في الأسرة(عدم السماح للطفل بالخروج من قبل الأم السماح له من قبل الأب، الحيرة، التهديد القرار، صراع) وأيضا النزاع ناجم عن الاختلاف بأسلوب الحديث والتعامل مع الأفراد حيث يتمثل في (طلب بأسلوب متعجرف، الرفض، التحدي، المشاجرة) ونزاع ناجم عن الظلم والقهر عند الجماعات (هضم الحقوق، المطالبة بالحقوق، إنصاف الظلم، الكيل بمكيالين، انتزاع الحقوق بالقوة) كما أنه ناجم أيضا عن حب الذات (كل شيء لي، أنا الأفضل، لا أحب الآخرين، أنا في المقدمة، التنافس، الصراع).[1]

2.8. النزاع الاجتماعي داخل السكن العمودي:

نعتقد بالرجوع إلى فكر هنري لوفيبر Henri Lefebvr هو أن السيرورة التي أخذت بها الدولة الجزائرية لعمران المدينة تحت ضغط الاستعجال ببناء الأحياء السكنية ذات النوعية والتكلفة الرخيصة، استجابة لأزمة السكن تحت شعار "الحق في السكن" هذه السياسات الحضرية المتبناة من خلال السكن الجماعي والتجمعات السكنية الكبرى زادت من حدة الصراع الموجود في السكن الفردي والسكن الجماعي بمناسبة تملك الفضاء المسكون من طرف الساكنين، بالنتيجة تظهر وتتنامى على المستوى الحياة الحضرية، حيث تغيرت

[1]. منتديات طلبة لبنان موقع يوتيوبا، الملتقى الثقافي والأدبي، نظرة إلى علم النزاع وسيكولوجية النزاع، الاثنين سبتمبر24-2007.

دلالات الحياة الجماعية الناجمة عن نمط السكن، في حدوث درجة من النزاع حيث يتبلور في المدينة بين ما هو رمزي "عاطفي" لدى السكان وبين ما هو تقني، مالي و"منطقي" لدى الدولة وهكذا فإن المدينة في سيرورة تشكلها تتعثر أمام رمزية الفضاء ومتطلبات الممارسة الحضرية التي قد تفرض في بعض المستويات "الاستلاب" و"الاغتراب".[1] وفي هذا الصدد نجد أن الفرد وكيفية تملكه لهذا الفضاء تختلف بحسب ثقافته، إذ نلمس نوع من النزاع، أما النوع الثاني يظهر في المصالح المادية وطبيعة نمط الحياة التي لها دور بالغ في في تغيير طبيعة الهندسة المعمارية، وفقا لتفكير شاغلين المسكن وذلك لتكييف المسكن حسب حاجته الخاصة، إن تعامل الساكن مع غيره من السكان في الحي السكني يرتبط بدرجات مختلفة، إذ يقوم الساكن برسم مخطط ذهني للحى بحيث يصنف فيه الأصول الجغرافية، إذن يمكن القول أن السلوكات تجاه الآخرين تتحدد من منطلق التجارب يقول أحد المبحوثين وهو حارس ليلي لموقف السيارات : "أنه حدث نزاع بين احد الجيران على موقف ركن السيارة في المرأب هذا جاء كاري هنا ماعندهش بزاف، مايعرفش العقيلة كيفاش دور، وباش يخلص 50 نتاع ال parking يشيبك ....شحال من واحد نسالهم دراهم والله ما خلصوني ...هنا الدعوة واعرة على ماراها، بصح العرب هما العرب، مايتبدلوش .....". حيث يرى ويلح جورج سيمل "G. Simmel"، حيث يتطلب استبعاد كل ما هو بوظيفة شخصي حميمي في حياتنا: كالطبع والعقلية والقدر، يكون في إدخال المزاج الفردي، الإحباط، السخط، وظالمية الحياة الخاصة حيث تقاسم هذه الأحاسيس مع الغير مما ينتج نزاع، لذا يمكننا القول أن الأمور، في الواقع تسير في اتجاه معاكس حيث أن الميزات المذكورة، تدخل في صميم النزاع المضمر أو الظاهر ورفض التعامل مع الآخرين[2] يقول أحد المبحوثين، الذي يرى ويسمع الكثير من الأشياء من وراء نافذته أو وراء جدار الشقة، " .....هنا الحيطان عندهم الوذنين كلش تسمعه وكلش تشوفه عند الجيران .....حنا ما نتجسوا حتى على احد ....بصح كايناللى ما يحشم ما يحترم .....واحد مقابل كوزينة والآخر مقابل الصالة ....ومنين دور تلقا واحد يبرقق....." تملك المسكن وفضاء الشقة يطرح مطلب الحق في المسكن، ولكن مطلب الحفاظ على

[1] . Henri L, le droit a la ville, anthropos, 1968, p15.
[2] . George. S, sociologie et épistémologie, paris, 1991, p119.

الحميمية الأسرية وعلى الحرية الفردية، يجعل هذا الحق يمتد إلى مطلب الحق في تملك الحياة الخاصة من خلال الحياة العامة.

3.8. النزاع القائم بين السكن العمودي وشاغليه:

إن طبيعة الهندسة المعمارية حسب رأي لويس وريث "للسكن هويته مادية تفرض نفسها على الساكن "حسب ما يرى أن الساكن كيف يكيف السكن حسب ثقافته وهنا يبقي السؤال مطروح هل المهندس المعماري له اطلاع كامل على علم الاجتماع ؟ وهنا نجد نوع من النزاع أن الأفراد لديهم تصورات حول السكن حيث يكيف المسكن حسب ما تقتضيه الظروف، هناك تعارض وتصادم بين المصمم والساكن إذ نقول أن دائرة الصراع "الرمزي " بين الساكن والمصمم تتسع ليتحول الصراع ما بين الساكن والدولة فالمدينة تلعب دور الوسيط في الصراع لا يمكن إذن أن نكتفي بهذا المفهوم الضيق ليقدم لنا كيفية تجوزه من خلال منظور نستمع إلى قول أحد المبحوثين: " أنا هنا ما نيش لقي راسي خلاص رنا متضاربين غير على الماء واش من عيشة هذه ...." وفي الواقع حسب ما أشار إليه صياد :"يمكن القول أن السكن الجماعي ليس محل ترحيب من طرف السكان، لأن المسألة تطرح من جهة نظرهم من زاوية تملك المسكن والإحساس بالسيطرة على سير حياتهم اليومية يمكن" أن نعتبر المسكن تجسيدا ماديا لمجموعة من التصورات، تنتج من ثقافة سكنية تختزن بداخلها، العلاقة بالقيم، الدين، التقاليد، الشرف، الحرمة .....الخ "،[1] وهذا ما يؤدي إلى تنظيم الفضاء هو ظاهرة تتطلب فهم التفاعلات الموجودة فيه وفي الفضاء المسكون، هذه الصراعات القائمة في السكن الجماعي بين مختلف الفاعلين المنشطين للظاهرة الحضرية من مخططين، ومصممين، ومهندسين وسكان ....ومن ثم العلاقات الناتجة بين الدولة المخططة والمجتمع الساكن، حيث يلعب المصمم دور مهم في حياة الأفراد وتغير من ثقافتهم، وهذا راجع إلى بعد فكرة التخطيط عن أذهان الأفراد فمعظمهم يبحث عن المصلحة الخاصة والفضاء الخاص به، وذلك من خلال مجموعة التعديلات التي يقوم بها على فضائه من داخل

[1] . سوالمية نورية : الساكن، السكن والمحيط الممارسات والتمثلات، دراسة ميدانية بحي الكرمة وهران، رسالة التخرج لنيل شهادة الماجستير في الانثروبوجية، جامعة وهران السانيا، 2003.

والخارج دون مراعاة الجانب الجمالي للعمارة، وهذا ما لمسناه من خلال تصريح المبحوث ".....أنا عندي الضيق ولازم نزيد غرفة لأولادي باه يرقد وعلى هذا حولت البالكو درته كوزينة و الكوزينة درتها شومبرة.....".

الخاتمة:

يظهر من خلال التحليل المقدم لدراستنا للسكن العمودي أعطتنا نظرة وافرة عن نشأته وتطوره في المجتمع الحضري إذ يرجع سبب ظهوره إلى تدخل الاستعمار الفرنسي وإلى تاريخ أول العائلات التي كانت تعمل في خدمة المستعمر الفرنسي، حيث بدأ توافد الأسر الجزائرية بعد الاستقلال مع نهاية الستينات وبداية السبعينات، أما الفترة الثانية فتمثلت فيما بعد الاستقلال بعد أن ظهرت البلديات والدوائر فانتشر بها نمط المساكن الفردية على شكل فيلات إضافة إلى العمارات الناتجة عن أزمة السكن، حيث نجد النزاع الاجتماعي داخل السكن العمودي ظاهرة اجتماعية تواجدت منذ القدم، إذ نجد أن هذه الظاهرة نظرت من قبل العديد من العلماء.

1. خصائص السوسيو ثقافية لسكان الحي:

- الأصل الجغرافي للسكان.
- تمثلات الساكن.
- الوضعية السوسيو اقتصادية.
- التركيبة الأسرية.

2. النزاعات داخل الأبنية والعمارات:

- الطبيعة القانونية لإشغال مساكن الحي.
- درجة تجهيز المساكن.
- إعادة الفضاء السكني (التعديلات، التحولات).
- مكانة المرأة داخل الفضاء السكني.
- العلاقات الجوارية ومستوياته .

المحور الأول: خصائص السوسيو ثقافية لسكان الحي:

- **الملامح الجغرافية والسكانية الخاصة ببلدية مستغانم:**

يرجع تأسيس بلدية مستغانم إلى الفترة الاستعمارية الفرنسية عام 1848م حيث كان أول رئيس للبلدية آنذاك يدعى Le sieur Bomine تتربع بلدية مستغانم على مساحة تقدر بـ 50كلم^2 يبلغ شريط الساحلي لها بـ 12كلم^2، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وبلدية بن عبد المالك رمضان وغربا البحر الأبيض المتوسط، فيما شرقا بلديتي "صيادة وخير الدين" وجنوبا كل من بلديتي "حاسي ماماش ومزغران"، إذ يتواجد بمدينة مستغانم 107 حي. منها الأحياء القديمة وهي ذات طابع عمراني تقليدي وأحياء جديدة ذات طابع

غمراني حديث، ويربط بينها واد عين صفراء وفي هذا السياق لابد أن نتطرق إلى نقطة مهمة في التاريخ المدينة أثناء الاحتلال الفرنسي وكيف كان يتوزع السكان في المدينة، إذ نجد نوعين من الأحياء أحياء قديمة مثل: الدرب، العرصة، تجديت وأحياء حديثة مثل صلامندر، كاستور، الحرية مع بعض التغيرات التي طرأت على مجال البلدية وهذا بإنشاء تجمعات سكنية جديدة كما شهد النسيج العمراني بمستغانم زيادة كبيرة ومذهلة في عدد السكان والمساكن[1] نجد أنماط ونذكر منها نمط العمارة، الذي هو موضوع بحثنا حي الحرية نموذجا. (أنظر إلى الخريطة و الصور في الملاحق).

- **الخصائص الجغرافية والسكانية للحي:**

أجريت دراستنا في تجمع سكني بحي الحرية وهو من الأحياء التي شغلتها الأسر التي كانت تقطن بالأحياء الهشة في حي العتيق تجديت تم ترحيلهم منذ سنة 1994م إذ يبلغ عدد ساكنيها 750 مسكن، يقع حي الحرية في الجزء الشمالى من المدينة إذ يحده من الشمال الطريق الوطني الرابط بين سيدى علي وعين تادلس ومن الجنوب الغربي وسط المدينة ومن الغرب حي كاستور ومن الشرق العرصة[2] ويشمل "حي الحرية"، المدروس لجميع الفئات العمرية، كما نجد به تباين في الأصول الجغرافية للسكان، لأنهم كثيروا الحركة والتنقل الأفراد من منطقة إلى آخري، وذلك بحكم وظيفتهم، هذه الحركة السكانية تشمل ما يسمى بالنزوح الريفي، بل هناك مسار آخر متمثل في تنقل الأفراد بين مختلف المدن والبلديات ومن خلال المعاينة الميدانية قمنا بدراسة (15عينة) من مجموع 25 أسرة.

[1] . Source état civil, année 2008.

[2] . حسب شهادات أهل الحي.

الجدول رقم 01: يمثل أفراد العينة حسب السن، المستوى التعليمي، المهنة، عدد الأولاد (المقابلة رقم 01).

الأفراد	السن	المستوى التعليمي	المهنة
الأب	40	أساسي	مساعد أول
الأم	37	أساسي	بدون
بنت	13	أساسي	بدون
الابن	11	ابتدائي	بدون
الابن	5	//	بدون

الأقدمية: عام.

الموطن الأصلي: سيق (الريف).

الجدول رقم 02: يمثل أفراد العينة حسب السن، المستوى التعليمي، المهنة، عدد الأولاد (المقابلة رقم 02).

الأفراد	السن	المستوى التعليمي	المهنة
الأب	63	ثانوي	شرطي متقاعد
الأم	55	أمية	بدون عمل
بنت	26	أساسي	كاتبة في إطار تشغيل الشباب
الابن	25	أساسي	حارس
الابن	21	أساسي	حلاق
بنت	16	أساسي	بطالة

الأقدمية: 17 سنة.

الموطن الأصلي: معسكر (مدينة).

الجدول رقم 03: يمثل أفراد العينة حسب السن، المستوى التعليمي، المهنة، عدد الأولاد (المقابلة رقم 03).

الأفراد	السن	المستوى التعليمي	المهنة
الأم	52	أمية	في إطار الشبكة التشغيل
بنت	26	ليسانس	بدون عمل
الابن	24	أساسي	دركي

الأقدمية: 05 سنوات.

الموطن الأصلي: وهران (المدينة).

الجدول رقم 04: يمثل أفراد العينة حسب السن، المستوى التعليمي، المهنة، عدد الأولاد (المقابلة رقم 04).

الأفراد	السن	المستوى التعليمي	المهنة
الأم	43	أمية	في إطار شبكة الإدماج
الابن	23	أساسي	حارس
زوجة ابن	21	ثانوية	بدون
البنت	21	ابتدائي	بدون

الأقدمية: 7 سنوات.

الموطن الأصلي: مستغانم.

الجدول رقم 05: يمثل أفراد العينة حسب السن، المستوى التعليمي، المهنة، عدد الأولاد (المقابلة رقم 05).

الأفراد	السن	المستوى التعليمي	المهنة
الأب	39	ثانوية	حارس بلدي
الأم	36	أساسي	بدون
الابن	13	أساسي	بدون
البنت	10	ابتدائي	بدون
البنت	04	الحضانة	بدون

الأقدمية: 12 سنة.

الموطن الأصلي: عين تادلس.

الجدول رقم 06: يمثل أفراد العينة حسب السن، المستوى التعليمي، المهنة، عدد الأولاد (المقابلة رقم 06).

الأفراد	السن	المستوى التعليمي	المهنة
الأب	44	ابتدائي	عامل يومي
الأم	40	ابتدائي	بدون
الابن	14	أساسي	بدون
البنت	09	ابتدائي	بدون
البنت	05	حضانة	بدون

الأقدمية: 14 سنة.

الموطن الأصلي: غليزان.

الجدول رقم 07: يمثل أفراد العينة حسب السن، المستوى التعليمي، المهنة، عدد الأولاد (المقابلة رقم 07).

الأفراد	السن	المستوى التعليمي	المهنة
الأب	48	ليسانس	محامي
الأم	36	أساسي	بدون
الابن	19	أساسي	بدون
الابن	18	ثانوي	بدون
البنت	16	أساسي	بدون
الابن	14	أساسي	

الأقدمية: 8 سنوات.

الموطن الأصلي: سعيدة.

الجدول رقم 08: يمثل أفراد العينة حسب السن، المستوى التعليمي، المهنة، عدد الأولاد (المقابلة رقم 08).

الأفراد	السن	المستوى التعليمي	المهنة
الأب	40	ثانوي	إطار في الجيش
الأم	45	ثانوي	بدون
الابن	20	جامعي	في إطار شبكة الإدماج
الابن	18	جامعي	في إطار شبكة الإدماج
البنت	16	ثانوي	بدون
الابن	14	أساسي	بدون
الابن	8	ابتدائي	بدون

الأقدمية: 9 سنوات.

الموطن الأصلي: شلف (الريف).

الجدول رقم 09: يمثل أفراد العينة حسب السن، المستوى التعليمي، المهنة، عدد الأولاد (المقابلة رقم 09).

الأفراد	السن	المستوى التعليمي	المهنة
الأب	37	ثانوي	ضابط في القوات البحرية
الأم	32	ثانوي	مساعد تربوي
الابن	13	أساسي	بدون
الابن	12	أساسي	بدون
الابن	09	ابتدائي	بدون
الابن	03 أشهر	حضانة	بدون
الابن	03 أشهر	حضانة	بدون

الأقدمية: كراء لمدة عامين.

الموطن الأصلي: وادي ارهيو.

الجدول رقم10: يمثل أفراد العينة حسب السن، المستوى التعليمي، المهنة، عدد الأولاد (المقابلة رقم 10).

الأفراد	السن	المستوى التعليمي	المهنة
الأب	32	جامعي	موظف عمومي
الأم	21	ثانوي	بدون

الأقدمية: عام وخمسة أشهر.

الموطن الأصلي: غليزان (المدينة).

الجدول رقم 11: يمثل أفراد العينة حسب السن، المستوى التعليمي، المهنة، عدد الأولاد (المقابلة رقم 11).

الأفراد	السن	المستوى التعليمي	المهنة
الأب	55	ثانوي	عسكري متقاعد
الأم	47	4 متوسط	بدون
الابن	18	ثانوي	بدون
البنت	13	أساسي	بدون

الأقدمية: عام وستة أشهر.

الموطن الأصلي: وهران (الريف).

الجدول رقم 12: يمثل أفراد العينة حسب السن، المستوى التعليمي، المهنة، عدد الأولاد (المقابلة رقم 12).

الأفراد	السن	المستوى التعليمي	المهنة
الأب	34	ثانوي	شرطي
الأم	32	أساسي	بدون
بنت	16	أساسي	بدون
بنت	12	أساسي	بدون
بنت	10	ابتدائي	بدون
ابن	عام		

الأقدمية: 11 سنة.

الموطن الأصلي: مستغانم (ريف).

الجدول رقم 13: يمثل أفراد العينة حسب السن، المستوى التعليمي، المهنة، عدد الأولاد (المقابلة رقم 13).

الأفراد	السن	المستوى التعليمي	المهنة
الأب	32	ثانوي	شرطي
الأم	31	ليسانس	معلمة تربوية
البنت	03سنوات	/	/
البنت	عام	/	/

الأقدمية: 10 سنوات.

الموطن الأصلي: منداس (المدينة).

الجدول رقم 14: يمثل أفراد العينة حسب السن، المستوى التعليمي، المهنة، عدد الأولاد (المقابلة رقم 14).

الأفراد	السن	المستوى التعليمي	المهنة
الأب	56	ابتدائي	سائق سيارة الأجرة
الأم	33	أمية	بدون
بنت	12	ابتدائي	بدون
بنت	09	ابتدائي	بدون
بنت	7	ابتدائي	بدون

الأقدمية: 10 سنوات.

الموطن الأصلي: مستغانم (المدينة).

الجدول رقم 15: يمثل أفراد العينة حسب السن، المستوى التعليمي، المهنة، عدد الأولاد (المقابلة رقم 15).

الأفراد	السن	المستوى التعليمي	المهنة
الأب	37	جامعي	مساعد في البلدية
الأم	30	ليسانس في الحقوق	بدون
بنت	05 سنوات	/	بدون
بنت	02 عامين	/	بدون

الأقدمية: 06 سنوات.

الموطن الأصلي: مستغانم (الريف).

من خلال الجداول لا يأتي الاختلاف في المراكز الاجتماعية فقط بل يتعدى ذلك ونلاحظ اختلاف وتفاوت في العمل والدخل، فمعروف أن الدخل في الجزائر لا يرتبط فقط بالدخل الرسمي من العمل الرسمي، بالإضافة إلى أن عملية إعادة إنتاج المجتمع لا تحتكم إلى قانون إعادة الإنتاج الطبقي، فالاختلاف في المواقع الاجتماعية يشمل الاختلاف من ظروف الوجود، إذ يتمظهر ذلك في دورة الحياة، هذا التطور الاجتماعي بشريا محصورا في الأسرة، إذ نجد هذه الأخيرة تعايش مجموعة من الضغوطات النفسية والمادية، مما تؤدي إلى نشوب نزاعات مختلفة، وهذا مل لمسناه من خلال نزولنا إلى الميدان.

- **مدة الإقامة**:

إن إقامة السكان في "الحي الحرية " مرهونة حسب رغبة الأسر في البقاء ورغبتهم في التواصل لإقامة علاقات عميقة، أو سطحية يخدمون بها مصالحهم الآتية ويحافظون بواسطتها على الاحترام بين الجيران حسب قول السيدة: "اية بصح mais relations مادييباسيش (les limites Depasich) بناتنا سلام" المقابلة رقم 15 ويؤيد هذا الموقف رأي عبد المالك صياد (A.Saied) في المقابلة التي يذكر فيها أن الجيران لم تعد تربطهم علاقات

كما كانت في السابق، فقد حلت محلها علاقات سطحية وباردة، مختارة وعقلانية، فهذه هي طريقة الحياة داخل الفضاء وأطلق عليها "نموذج المخالطة الحالي "[1] وأصبحت العلاقات تتميز بالمادية ويتضح ذلك من خلال قول إحدى السيدات :أحبابنا قاع باعوا وراحوا، لي رحل لي بدل السكنة، الناس قاع تبدلت و للجوارين تاع زمان ماشي كيما نتاع دروك، ولاو غير نتاع عندك يصحبوك، ما عندكش ما يعرفوكش حتي على الطريق ماتخلطش خير ما تبدأ معاهم في حل و ربط، كيما قالو تاع زمان ...."ويقول مبحوث أخر "نقعدوا هكذا عزاز ما نحلو دارنا ما يدوا أسرانا، ولا صحبنا نصحبوا في حدود"، المقابلة رقم 15.

فالجيران أصبحوا يتجنبون عديمي المنفعة، ويخافون من القيل والقال وفضح الأسرار ولكن إذا كانت الهوية تحتاج إلى تحديد الفضاء الجغرافي من أجل أن يتعرف الأفراد بها حيث تؤدي بالسكان إلى البحث عن التعامل والاجتماع مع جماعات التي هي الأقرب إلى هويتهم ويتمظهر ذلك في الرابط الاجتماعي من خلال التبادلات الناجمة عن التساكن والانتماء إلى جماعات ذات أشكال ومرجعيات متعددة ليلعب دورا هاما في تحقيق الانسجام الاجتماعي حيث يتكثف التبادل والتكامل بين الأفراد.

- **تمثلات الساكن:**

إن الممارسات والتصرفات داخل الفضاء تتصل بالإيديولوجية وبتصورات الساكن الاجتماعية المتمثلة في الظواهر المعقدة في الحياة حيث تتواجد داخل الواقع الاجتماعي بصورة دائمة، فهي كما يعرف "أبريك" (ABRIC.P.C): "هي مجموعة منظمة من الآراء والمعتقدات، المعلومات والمعارف".[2]

[1] . Sayed Abdelmalek, « les effets naturel du relogement », in science sociales panorama : spécial habitar, N°4-5 oct/nov 1980.
[2]. ABRIC PC, L'étude des représentations Sociales, In jodelet D, Les représentations sociales, Paris, Puff, 1989, p203.

وأكد جاكوب (JACOBC) أنها: "تكون انطلاقا من الحوار أو برنامج تحركي كالسفر التجارة وغيرها"[1]،بمعنى أن الأفراد يتأثرون بالتصورات والآراء من خلال الحوار والحركة والتنقلات هذا ما أشار إليه في حين اعتبر أن التصورات الاجتماعية كيانات حقيقية، تتحرك وتتلاقى كما أنها تتبلور بدون انقطاع، لا تتوقف بواسطة الكلام والتعارف في حياتنا اليومية فالتمثلات والتصورات الاجتماعية هي في تغير مستمر يكتسبها الفرد كما صرح "فلامو" (Flament.c) هي نماذج جديد بالتخلي عن النماذج آخري وهذا ما سماه "بحرق التصورات وظهور تصورات جديدة بدون قطيع مع الماضي في الكثير من الأحيان"[2] ومؤكدا على مفهوم التغيير البنيوي للتمثلات والتصورات الاجتماعية في حركية دائمة، يلغى بعضها ويضاف البعض الآخر، فهي تبني باستمرار وداخل السيرورة عابرة عن طريق التفاعل بين الأفراد والجماعات، فالجماعة الاجتماعية تأخذ تصورات جديدة داخل محيطها الاجتماعي السكني على وجه الخصوص الذي يتكون من عدد كبير من الجماعات وأفراد ولكل منهم التصورات والتمثلات خاصة به، فكل عضو في الجماعة يحمل الملايين من التصورات منها سريعة الزوال، ومنها ما تبقى في الذاكرة إلى ابعد مدى وهي التي تكون معرفة الفرد، فالوسط الاجتماعي له تأثير كبير في بناء تصورات والتمثلات الساكن، والتالي في ممارسات هذا الأخير داخل فضائه السكني إلا أن هناك بعض الأسر من أفراد العينة تحاول باستمرار تحسين فضائها السكني، لكي يتلائم مع احتياجاتها ورغباتها يظهر ذلك جليا في تصريح سيدة أسرة: "أنا خدمت هذه السكنة بزاف، عودت كلشي، pourtant ماشي ملكي بصح كيما يقولوا دير النية في سكنتك تعطيك..... كيما راكي تشوفي صنعت الكاعط للـ salla ودرت "faience" للكوزينة و sale de Bain"والزجاج نعاوده دائما (المقابلة رقم 04). هذه السيدة تعلم جيدا أن المسكن ليس ملكها لكنها تسعى دائما إلى تحسينه لتنال أحسن منه، ويبقى أمل كل أسرة ورغبتها الكبيرة في تملك مسكن خاص بها وهو هدف تسعى إلى تحقيقه بحثا عن الاستقرار لذا تبقى في تخوف على الدوام مما يحمله المستقبل عند انفصال رب الأسرة عن عمله.

[1]. JACOB C, La représentations de l'espace projet pour une réflexion the 'crique, In Espace des autres lectures anthropologiques d'architecture, Paris, Les 'éditions de la villette 1987, p213.
[2].Hament. C , Structure et dynamique, des représentations sociales, Ibid. p231

- **حجم الفضاءات السكنية:**

إن عامل مساحة المسكن وعدد غرفه من أهم العوامل التي تساهم في تحديد ممارسات الساكن، وتؤثر في تصوراته وتمثلاته من خلال المعاينة الميدانية يتضح أن الفضاءات السكنية تنقسم إلى فضاء سكني متوسط يتكون من ثلاثة إلى أربع غرف، وهذا الفضاء يعد الغالب بالحي، أما الفضاء السكني الضيق يتكون من غرفتين، لهذا وصل عدد أسر عينتنا التي تسكنه15 أسرة كما يبين الجدول الموالي:

الجدول رقم01: توزيع العينة حسب الفضاء السكنى.

نوع الفضاء السكنى	فضاء سكنى ضيق	فضاء سكنى متوسط	
	02 غرف	03غرف	04 غرف
التكرارات	05	07	03
المجموع	07	15	

داخل هذا الفضاء السكني الضيق نجد الساكن غير راض، همه الوحيد توسيع مسكنه بإضافة غرفة على حساب المطبخ والحمام فالذي يحدد تنظيم الفضاء هو عامل ضيق المسكن، كما هو الحال بالنسبة الأسرة رقم (06) التي أحدثت تغيرات شاملة على المسكن بسبب ضيقه فحولت المطبخ إلى صالون وهذا الأخير إلى غرفة نوم، لأن المطبخ كان موجود أمام مدخل المسكن، واستغنت عن الحمام الذي أرجعته مطبخا، فجاء على لسان سيدة أسرة "كلشي ما هوش عاجبني فيها، الضيق بزاف، كوزينة كيما راكي تشوفي غير قد ما نوقف، حتى أحبابي ما يجوش عندي بزاف ....وين نجمعهم" المقابلة رقم (06)، فالبرغم من أن هذه السيدة كمثيلاتها ترغب في حمام ومطبخ واسع إلا أنها تخلت عنهما بسبب الضيق وتبرز حاجتها إلى الحميمية داخل المسكن وإلى رغبتها في استقبال جيرانها بفضائها السكنى.

- **وصف حالة المساكن**:

تعتبر دراسة المسكن محاولة تصنيفية من حيث صلاحيته للإسكان، فحالة المسكن مرآة عاكسة للوضع الاجتماعي والاقتصادي لساكنيه، ويعبر بشكل واضح عن العلاقة الموجودة بين الساكن وفضائه السكنى، وكون الحي المدروس قديم اعتمدنا في تحليلنا على تصنيف المساكن حسب درجة الاعتناء والحالة الداخلية لها كالسقف، البلاط، الأرضية، وكذا توفرها على تجهيزات الضرورية كالمطبخ والحمام وعليه تم تقسيم الفضاءات السكنية إلى ثلاثة أنواع كما يوضح الجدول رقم 02.

الجدول رقم 02: حالة المساكن.

حالة المساكن	رديئة	متوسطة	جيدة
التكرارات	02	08	05

ونقصد بالمساكن الرديئة تلك التي تتواجد في حالة تتطلب التجديد، فلا تؤدي وظيفتها السكنية على أحسن وجه، ويلاحظ بها تشقق الجدران وخاصة بالحمام ودورة المياه والمطبخ، معظم أصحاب هذه المساكن لا تلبي حتى حاجاتهم اليومية الأساسية وتتمثل عدد مساكن عينتنا في حالة رديئة (02) مسكن أما عن المساكن المتوسطة والجيدة، فوصلت هي لآخري إلى (13) مسكن من مجموعة العينة المدروسة، جلهم من أصحاب الرتب المهنية ومن هنا يجدر التطرق إلى أهم الأسباب التي أثرت في اختلال البنايات، ومن أول الأسباب الرطوبة، التي تعتبر أهم سبب، في تهاطل الأمطار، التي تؤدي إلى تسرب المياه إلى أساس البناية، وينتج عن الإسراف في استعمال الماء المنزلي وتسرب المياه إلى الجدران والسقوف ليحدث تعفن على مستوي الفضاءات السكنية، أما عن ثاني سبب في تمظهر في لاختلال البناية و قلة الصيانة، فالسكان غير مهتمين بمساكنهم من حيث الصيانة، خاصة الأسر ذات المستوى المادي المحدود، التي لا تملك إمكانيات لتحسينه، كما أن بعض السكان يستعملون مدخل الشقة لغسل الثياب والأفرشة لأنه واسع، أمر الذي سبب تسرب المياه إلى المساكن السفلية عبر الجدران، مما يسرع في تقادم و هشاشة العمارة وتعفن الجدران وسقوط

الفضاءات السكنية، حسب رأي المبحوث "عمرك شفتي ناس يغسلوا القش هنا (عند مدخل الشقة)جواريني لي فوقي هكذا، حاسبين أرواحهم في حوش، أيا هما يغسلوا وحنا نعانوا من الماء لي يقطر علينا مقواهم هذا ديار لما طاحوش عربنا ماشي تاع باطيما" المبحوث رقم (13).

- **التعديلات**:

هي التدخلات التي مست الفضاء السكني دون تغيير تركيبته وبنيته الداخلية، فهي المساهمة في تحسين حالة المسكن بترميمه وصيانته مع إضافة بعض التجهيزات الضرورية، ومن خلال البحث الميداني اتضح أن أسر العينة المدروسة قامت بتعديلات على المستوى داخلي للشقة والتي مست السقف بالدرجة الأولي خاصة بالمطبخ والحمام، إضافة إلى طلاء المسكن لتحسين ما تخلقه الرطوبة، فقد جاء على لسان سيدة بيت: "ديار راشين ليقيلهم دائما الصنعة، باش تقعد تسكن هنا"، فهذه التعديلات والتحسينات ضرورية داخل المسكن، لكي يكون صالحا للسكن .

- **التحويلات**:

ونقصد بها التي مست تركيبته الداخلية للفضاء السكني، فقد أكدت "بوشانين Bouchaninine.n.F" أن التحويلات داخل الفضاء السكني ناتجة إما عن توسيعه، أو حمايته باستخدام الفضاء السكني المجاور (النوافذ والأبواب)"،[1] فتغيير بنية المسكن إذن هدفه الحفاظ على حميمية الأسرة وأمنها، كما يعبر تغيير بنية المسكن عن عدم تأقلم تمثلات الساكن وتصوراته مع بنية المسكن الجاهز، فقد أكد "بونيتي (Bennett .M)": "أن التغيرات في بنية المسكن الجاهز، تدل على أزمة المجال وعدم تكيف الفضاء المشيد، مع الفضاء المعاش، ويعبر عن عدم تلاءم احتياجات ورغبات الساكن مع هذا الفضاء"[2] ووصفها "عبد المالك صياد بأزمة ملكية المجال"، وهذا الاختلاف الموجود بين المهندس المعماري

[1]. BOUCHANINE. Navez : Habiter la ville Marocaine, Le Harmattan, paris, 1997, P75.
[2]. Bennett .M, habiter le bricolage imaginaire de l'espace, paris, 1994, P32.

الذي صمم هذه الفضاءات السكنية ذات النمط الأوروبي تختلف عن هوية وتصورات المجتمع الجزائري.

ومن هنا أتت بعض التغييرات والتحولات في بنية المسكن لإنشاء عمران يحمل تصورات الساكن لذا احدث تغيير في دورة المياه إذ استبدل العلوية بآخري سفلية لأنها مريحة وسهلة في لعملية النظافة وهذا مؤكدته السيدة: "bon دلنا Toilette parceque حنا ولفنا ذاك تاع الأرض"، إضافة إلى أن بعض الأسر أقامت وأحدثت تغيير على النوافذ بهدف منع نظر الغريب من اختراق حرمة الفضاء السكني وبحثا عن الأمن لذا يضيف السكان إلى نوافذهم وإلى أبواب لمساكنهم شبابيك حديدية، ومن كل ما سبق يتضح جليا تأثير حرمة المسكن على تنظيم وإعادة الفضاء السكني، للحفاظ على مكانة المرأة.

المحور الثاني: النزاعات داخل الأبنية والعمارات:

- **الطبيعة القانونية للإشغال المسكن:**

تلعب الطبيعة القانونية لشغل المسكن دورا لا يستهان به في إحداث أو عدم إحداث التحولات داخل المسكن، فعدم تملكه يؤثر على علاقة الساكن بفضائه السكني، إذ لا يسمح له بالتغيير الداخل مسكنه، يظهر ذلك بوضوح في شهادة احد الآباء: "لكان نجو للقانون ما يسمحش باش نبدلوا la forme de la maisonc'esta'dire ' 'تهدم حيط وتبني حيط واحد أخر ممنوعة بتاتا، كاين هذوك الصنعات الصغار صارية بزاف هنا في la cit كيف لي يزيد ولا يصنع sale de bain بوطاجين ويرجعها surtout cosin نلقوا عند هذوك لي عندهم الضيق، ويضيف قائلا: "je veux bienparler" على ظاهرة وحدة أخرى، كاين لي يصنع الكاعط للديار، ويخدم الحيطان، faience ما تفهمي والوا ...ديها من عندي بنتي الحاجة لي ماشي ملكك تعي ما تصنعي فيها يجي الوقت وين تخرجي وتخليها وتقعدي 10، 15، 30عام خارجة خارجة منها، عاطي عاهد إلى عمري دار ما نصنعش فيها من غير التبنتير برك".

فعدم ملكية المسكن لا تحفز الساكن على تحسين مسكنه وتعديل تجهيزاته الداخلية ولتركيب الأسرة وحجمها الأثر البالغ في تحويل وتغيير بنية المسكن، بشتى جوانبه حيث أكد

رابوبر (Rapoport .A) أن: "شكل الأسرة يحول بكثير شكل المسكن"،[1] فعدم انسجام حجم الأسرة مع حجم مسكنها يؤدي إلى نزاع مع البنية هذا المسكن. برهنت الدراسة الميدانية على أن الأسر التي تعاني ضيق المسكن أحدثت تحولات داخل فضائها هدفها إضافة غرفة، ولو على حساب التخلص من التجهيزات خاصة بالحمام الذي أصبح تجهيزه تجهيزا ثانويا في نظر السكان والذين استغلوا كذلك على المطبخ وحولوه إلى غرفة فقد ذكرت إحدى الساكنات "حنا في الحق مصنعنا والو جينا لقناها مخدومة في عقليتي لي كان ساكن هنا قبلي خدمها ودار شريتها غاليا، لكان نجوا نخموا logiquement كيفاه عندي Douche وما نلقي وين نرقد ....".

- **التباين الاجتماعي في الفضاء الحضري:**

في كل المجتمعات البشرية نوع معين من التراتب الاجتماعي ينتج عنه على المستوى الفضاء الحضري تراتب فضائي، وهو مهم بمعناه الواسع في فهم ظواهر التفرقة أو التباين في الفضاء الحضري،[2] فتجد الأحياء الراقية والأحياء الفقيرة والأحياء الشعبية كما توجد الأحياء الإدارية والأحياء الجامعية وهذه التسميات تأخذ دلالتها من الفئات السوسيولوجية التي تعمرها، في ظل وجود التباين الاجتماعي توجد أنواع مختلفة من العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، قد تكون انطلاقا من التعريف "جورج سيمل "G. Simmel" الاجتماع البشري إما تعاونية أو تضامنية أو صراعية، فما هي نتائج على المستوى الفضاء الحضري حسب اختلاف نموذج العلاقات السائدة ؟،[3] من خلال ميدان الدراسة لاحظنا أن هناك على الأقل ثلاثة أنواع من الوضعيات، الوضعية الأولى يسودها اجتماع تعاوني يظهر الفضاء متكاملا مشكلا ومبنيا في المخيال على أنه فضاء الجميع....الوضعية الثانية: في حالة الاجتماع الصراعي، تكون جماعات المتواجدة في الفضاء الحي متصارعة على الأقل رمزيا تتصارع

[1] . rappoport . A, pour une entropologie de la maison, collection aspects de l'hurbanisme, dumod, paris, 1991, P105.

[2] . حجيج الجنيد،التباينات الاجتماعية السكنية في وهران (الجزائر) : من الاتجاهات الماضية إلى الأشكال الحالية ،ا لمنشورات ا للبنانية معهد العلوم الاجتماعية ، بيروت ، 2009، ص 28.

[3] . Simmel George, « la sociabilité, ensemble de la sociologie pure ou formelle », in sociologie et épistémologie, paris, puf, 2eme éd, 1991, p60.

من أجل الهيمنة أي ترسم هذه الجماعة حدودها الرمزية بما يميز إقليمها عن الأقاليم الأخرى، لان الأمر في الواقع لا يتعدى أن يكون مجرد اختلافات يتم تضخيمها عندما يتعقد الصراع بتمسك كل طرف بموقفه ويرفض الآخر أو الآخرين، في غياب قواعد وضوابط "قانونية" توضح الحقوق والواجبات والخاص والمشترك العمومي.

في العمارة الواحدة يمكن أن يختصم الجيران على أساس اختلاف أنماط التربية وإيقاع الحياة والضجيج والأوساخ.....إلا أن الصراع بين الجيران "الحي الحرية" يتمحور حول حرية اختيار الجيران والحق في الاحترام والتمتع بالحميمية التي يجب أن يوفرها المسكن، عبر لنا المبحوثين عن هذا كالتالي: " الجيران نتاوعنا لا باس، خاطينا وخاطيهم بصح هذا اللي فوقنا راهو مهججنا بالحس وديما مدابزين هو ومرته....قاع الكلام القبيح تسمعه des fois تبالي نهدر معاه بصح تخاف يقولي كلمة ماشي مليحة نعشو مدابزين.....مقابلة رقم 05، ويقول مبحوث أخر من نفس العمارة".....لو كان بقات عليا يديروني في البلوك لأخر....هنا راني تقول براني في وسطهم .....كاين زوج لي برك اللي يقولو السلام وصباح الخير .....واحد أستاذ ولأخر يخدم في الدايرة على ما نظن .....ولخرين ....نورمال لا سلام لا كلام....فالتباين الاجتماعي يقابله على مستوي الفضاء إذ يشير التباين إذن إلى تقسيم اجتماعي للفضاء الحضري [1]، تقسيم يمايز بين مناطق غنية فاخرة، ومناطق فقيرة مهمشة، دون أن ننسي بأن الانتماءات الاجتماعية هي التي كانت وراء التميز بين مختلف المجالات الشديدة التباين، ينجز عن هذه التمايزات (الاجتماعية والجمالية) ظواهر الإقصاء الاجتماعي لفئات مختلفة حيث تعترضهم عوائق وعراقيل، ويتم ترسيمها من خلال القوانين الخاصة بشروط الاستفادة من مختلف صيغ السكن المتاحة، ما يحدث هو أن هذه الشروط تقوم مسبقا، بعملية تصنيف طالبي السكن حسب المداخل الشهرية للأسر، إلا أن التقاء صيغ مختلفة في فضاء حي سكني واحد هو ما يسهم في تجلي مظاهر التباعد والتفاوت الاجتماعي إلى حد أن العلاقة بين التقارب المجالي والتباعد الاجتماعي أكثر ارتباطا وأكثر تعقيدا.

يقول عبد الملك صياد: في هذا الصدد "هذا النوع من العلاقات التي نسميها صباح الخير ومساء الخير يمكن إيجادها في سلوكات الطبقات المتوسطة في المجتمعات الغربية الصناعية،[1] التي تكمن في امتلاك شققهم في التجمعات السكنية داخل المدن الكبرى، يؤدى هذا النوع من السلوك إلى حالات مختلفة من الانطواء على الفضاء الخاص للأسرة أو الانفتاح على الجيران في فضاءات أوسع، تبعا لتمثيل الساكن ودرجة اندماجه في الجماعة الساكنين، في نفس البناية، أو العمارة، أو الشارع أو الحي والتي ترتبط بعامل الزمن وسيرورة عملية وإعادة التنشئة الاجتماعية والحضرية.

- **مفهوم جماعة الجيرة:**

كل مجتمع محلي هو عبارة عن تجمع سكني وكل أسرة فيه تعرف غيرها من الأسر وإن كانت لكل منها خصوصياتها وعاداتها تختلف من يجاورها، فهي تشترك في الشعور بالانتماء إلى وحدة اجتماعية، تحكمها أهداف مشتركة كتطوير الحي مثلا....وتتشكل غالبا داخل هذا التجمع جماعات متمايزة يطلق عليها جماعات الجيرة أو كما يسميها "توينيز (Toennies.f)، بعلاقات المكان فيرى: "أن هذه العلاقات تقوم على أساس الضرورة الحيوية"[2]بمعني أن الأسر لا تستطيع العيش منعزلة عن بعضها البعض فلا بد من الاتصال بأسر أخرى تجاورها وتشاركها نفس المكان وبتوسع العلاقات تنشأ الحياة المشتركة والتعاون الاجتماعي. وجماعة الجيرة عند محمد عاطف غيث هي: "جماعة أولية غير رسمية، توجد داخل منطقة أو وحدة إقليمية صغيرة، تمثل جزءا فرعيا من مجتمع محلى أكبر منها، ويسودها إحساس بالوحدة والكيان المحلى، إلى جانب ما تتميز به من علاقات اجتماعية مباشرة وأولوية، وثيقة ومستمرة نسبيا".[3]

نستخلص من التعريفيين أن للمسكن الفضل في تقوية روابط أفراد جماعة الجيرة وحميميتها، وزرع المودة بينهم وتوليد علاقات اجتماعية مباشرة بلا وسيط .ويطلق لدريت

[1] .Sayed Abdelmalek, op sit.
[2]. أحمد خشاب، التفكير الاجتماعي، دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 573.
[3].محمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامل لكتاب، القاهرة، 1979،ص 302.

(LEDERUT.R)، على جماعة الجيرة مصطلح التجاور السكني، ويعني به: "إقامة السكان قرب بعهم البعض وهؤلاء السكان غالبا ما يتعايشون ويتعاونون فيما بينهم"،[1] إذن فأعضاء هذه الجماعة يشتركون في العديد من الأنشطة الاجتماعية على أساس التعاون الواضح وخدمة بعضهم بعضا. لفهم جماعة الجوار فهما دقيقا نعود إلى بتلر (BUTLER.E) الذي شرحها في ثلاثة نقاط: التجاور المكاني لمجموعة من الناس والتمايز الفيزيقي أو الثقافي لهذه المنطقة عن غيرها و المشاركة الفعلية بين المقيمين في هذه المنطقة فجماعة الجيرة عنده هي الجماعة التي تقطن مكانا واحدا، ترتبط أفرادها علاقات وثيقة، تقوم على مشاركة بعضهم بعضا في القضاء حاجاتهم كما أسلفنا، ولكن يضيف إلى هذا طبيعة المباني التي تسكن هذه الجماعة، إذا يربتلر: "أن هذه المساكن متشابهة في بنايتها أو ذات طابع ونمط ثقافي واحد، تحدها وتفصلها عن المناطق الأخرى فواصل كالجدران الممتدة والمنغلقة والطرقات الرئيسية"،[2] فالتصور الشائع لجماعة الجيرة، كما يبدوا من موقف الباحثين هو مجموعة من الناس تسكن مكانا واحدا، تربطهم علاقات اجتماعية مباشرة، إلا أن مجرد السكن داخل المكان واحد وبجوار بعضنا كما أكد لوفافر (Lefebvre M.P): "تغير كافية لإنشاء علاقات اجتماعية".[3]

بل هناك صراع ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تعقد الحياة في المجتمع الحضري الذي يضم أعدادا هائلة من السكان تسودها هيئات وتنظيمات رسمية، بالرجوع إلى التقسيم الذي لمسناه من قبل، نستطيع أن نفهم جزء من خطاب، الساكن حول طبيعة العلاقات الجوارية التي تربطهم مع بعضهم، أين نلمس من جهة الرضا عن الجوار حسب قول المبحوث: "الجوارين ما شاء الله مهنين" المقابلة رقم (08)، ويضيف مبحوث أخر من نفس العمارة "الجوارين لي معنا ناس ملاح ما عندناش مشاكل معاهم" المقابلة رقم (06) ومنه التواجد الجماعي يدعوا للارتباط واستمرارية العلاقات الجوارية حيث التعاون لنتبادل أنواع

[1].محمد عاطف غيث وآخرون: المرجع نفسه، ص 303.
[2].طلعت إبراهيم لطفي، أثر الحضرية في الجماعات الجيرة، من دراسات في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995،ط1،ص 161.
[3]. Lefebvre MP .Grands ensembles et relations sociales : proximité, distances, positions, Drocourt du 3eme cycle institut français D'urbanisme, université paris ville, 1993, p43.

المساعدة تبقى على حالها في المقابل نوع أخر من السكان الذين يعتبرون علاقات الجوارية سطحية مع غيرهم "الجيران حنا ما يقولونا وحنا ما نقولولهم" المقابلة رقم (11) "الإنسان لي قابض روح ما يحوس عليهم ما والو مين تكون مبلع على روحك شكون يجيء عندك "وهنا يتضح أن الجوار تشاركا في السكن بنفس العمارة فقط. ومع مرور الزمن وتشكل شبكة العلاقات الاجتماعية وتطوير علاقات الجيرة إلى دائرة الاجتماع الموسع، فقد تكون العلاقات في البداية محددة بالتباعد والالتزام بحدود الاحترام وعدم المخالطة، بسبب عدم التعارف (الجهل يؤدي إلى الشك) الذي يؤدي بدوره في خلق حالة من الحيطة والحذر والتحفظ في التعامل مع الآخرين والفعل المتبادل "اللي ما تعرفوش، يليق تخاف منوا...." وفي قول مبحوث آخر ".....من سلم سلم ومن تمحرد ندم ..." إن اختلاف في أصول الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إذن فهو يتميز بالتنوع والمزيج الجغرافي، مما يفرض اختلافا في أنماط التفكير والأمزجة والتصورات، هذا اختلاف يصعب إقامة علاقة ثقة منذ الوهلة الأولى إلا في حالات خاصة، وعليه فالعلاقات في بدايتها تقوم منطقيا على عملية التلاقي وجها لوجها بإلقاء السلام والتحية على السلالم، والمحادثات القصيرة أما النزاعات التي تنشأ أحيانا لأسباب عديدة منها رمي الماء من النوافذ والأوساخ، تضارب الأطفال .....التي تدفع إلى نشوب نزاع حاد بين الجيران.

- **التضامن داخل الحي**:

إن التضامن ظاهرة طبيعية تتميز بها الأحياء في السكن العمودي، فهي حاجة إنسانية لا يمكن الاستغناء عنها، حيث ينشأ التضامن أولا بين أفراد جماعة الجيرة، ثم يتوسع فيشمل أحيانا كل جماعات الحي من هنا نقول : أن جماعة الجيرة لها فوائد لا تقتصر على الجانب المادي فحسب كالمساهمة بالعمل والمال في الأفراح والأقراح، بل يتعداه إلى الجانب الروحي كالمشاركة بالعواطف في ساعة السرور والتخفيف من التوتر النفسي في حالة القلق والمساواة في الأحزان، فجماعة الجيرة، تلعب دور جد مهم على المستويين النفسي والاجتماعي منها حيث لجماعات الجوار فعالية قوية في تأثير على شخصية وسلوك أعضائها، فهي تساهم في تخفيف من حدة التوتر، والقلق الذي ينتاب الإنسان بسبب المشاكل

والهموم اليومية، وتشجيعه على تقبل الحياة والرضا بالمكتوب وتمده بالقوة، هذا ما لمسناه في حديث السيدة "مين نكره، ونحس الدنيا دياقتبيا، نهود عند جارتي التحتانية نشكلها همي وهم الراجل لي بيا" المقابلة رقم (14). ومن خلال الحديث مع السيدة ومقابلتنا المستمرة معها اتضح أنها تعاني مشاكل مع زوجها، ولا يوجد من أفراد أسرتها تشكو له همها، لذا تلجأ إلى جارتها السفلية كي تواسيها، ولذا تصبح العلاقات الاجتماعية ضرورة للقضاء على الشعور بالاغتراب والميل إلى العزلة والانطواء، خاصة في البنية الحضرية، أما من الناحية الاجتماعية تلعب جماعة الجيرة دورا مهما في خلق روح التماسك بين أعضائها، المبني على المشاركة والتضامن الاجتماعي بكل أشكله في الأحزان. كالوفاة وزيارة المريض ومساعدة أهله، وكل هذا وغيره من شأنه أن ينبه إلى أهمية الحياة الاجتماعية، ويقوي الروابط بين أفرادها فقالت السيدة: "حنا نرفدوا بعضانا في وقت الحاجة، واحد ما يسمح في خوه نعانوا في قدر المستطاع، جارتي هذيك عندها ما عاونتني رباتلي بناتي.....خيرها ما ننساهش قاع وأنا ثاني تستحقني غير هذه الخطرة خوها دار العرس 03 ايام وأنا واقفة معاهم نعاونهم" المقابلة رقم (14).

- **الأجزاء المشتركة:**

فقد لمسنا الأسر تساعد بعضها البعض في كل المواقف وكذا الإنجاز عمل ما لتحقيق هدف المشترك، لأنهم يعيشون نفس المشاكل كالأمن والإمدادات المياه.....فتتعاون لتصليح شؤون العمارة التي تسكنها فقد ذكر أحد أباء: "حنا هنا نتعاونوا في خدمة تاع الباطيمة، هذوا قواديس وحاجة تاع تبنتيرنديرو Cortication قاع كما درنا....كما هذه الخطرة صنعوا قواديس الماء" المقابلة رقم (12).بمعني أن الجيران يساهمون بمبلغ مالي مفروض عليهم لتصليح أو تجديد قنوات المياه أو لطلاء العمارة، أما فيما يخص نظافة الحي يوجد نوع من النزاع حسب رأى المبحوث "كان يسكن معنا محامي.....وكان يظل يهدر على النظافة والتهلية...زوج خطرات وهو يجيب الخدامة تاع البلدية (لأنه يعرف رئيس البلدية) ينقوا قاع قدام الباطيمة ومن مورها ونهار اللي بغاو يدير الـ`Comite قاع ناضوله، كل واحدين بغاو يديرو الرايس من الـ bloc نتاعهم، ما قبلوش.....تعرفي واش

دار...طيحلهم الهدرة وسب فيهم قاع ....وراح قاع منا". يتعلق الأمر من جهة ثالثة بالكفاءات والتعليمات التي تظهر من خلال العيش في الفضاء الحضري ومن علاقات الاجتماع والصراع التي تنشأ داخل السكن الجماعي، حيث يطرح المشكل في كيفية ترابط وتكامل الكفاءات أو تصادمها وتصارعها، فعندما قام ذلك المحامي بتنظيف الحي تقبل السكان ذلك بكل سرور كبير، إلا أنهم لم يتقبلوا الطريقة التي كان يحثهم بها على المحافظة على نظافتها، فكثير ما كان يستعمل بعض المصطلحات (الشتائم) التي لم ترق الكثيرين "عرب موسخين "طلعوا niveau يا العروبية"....من المقابلة رقم (15)، خطاب هذا المحامي يكرس مكانته وموقعه الاجتماعي في مرتبة أعلى من بقية السكان إذا كان مفهوم السياق مهما في فهم كيفية تشكل الكفاءات ففي تفكير الكل هي متساوية من ناحية المكانة الاجتماعية [1]، ويحكي لنا أحد المبحوثين في حي الحرية "....كاين جاري لي مقابلني مبلع البلاكار تاع الضوء والغاز كون غير داير فيه جاحة مليح ماعليش داير غير الربوج الراشي .....وكي هدرت معاه لعبها فرعون عليا وقالي راه قدام بابي ندير كيما نبغي راح نقيس صوالحي على جالك ..... ومرات من يجوا تاع الغاز والماء ما يلقوش مفتاح ....." من خلال قول المبحوث يتضح لنا أن تملك الفضاء المشترك يؤدي إلى نزاع بين الجيران، ويعالج عبد المالك صياد فكرة تملك الفضاء من جانبين كلاهما مرتبط بالآخر أولهما ثقافي يعبر عن سلوك يمليه النموذج الثقافي، كفضاء يترجم ماديا ونموذج ثقافي مغاير، يحاول إملاء كيفية استعماله وأنماط السلوك بداخله، وثانيهما اقتصادي محض أين تحول الإمكانيات المادية للسكان دون تبني نموذج الثقافي التي تفرضه الشقة سواء بسبب عدم القدرة على تلبية، أو القدرة على فرض نموذج الثقافة الأصلية من خلال القدرة على وضع بصمات المادية من خلال السيطرة[2].

[1]. Isabelle Berry. Chikhaoui, Agnès Deboulet, Les compétences descitadins dans le monde arabe,paris, karthala, 2000, p379.

[2] . Sayed Abdelmalek, « les effets naturel du relogement », in sience sociales panorama : spécial habitar, N°4-5 oct/nov 1980.

- **مكانة المرأة داخل الفضاء السكني:**

ترتكز التنشئة الاجتماعية للفتاة على مجموعة من المفاهيم إذ تشترك وتتداخل، أهمها العيب والحشمة والحرمة، ولكل مفهوم دلالته الاجتماعية، فالأول يدل على الحدود التي يجب على الفتاة احترامها وعليه صيانة حرمة مسكنها، أما الحشمة فتتمثل في القيم الأساسية المعبرة عن إتمام التربية، ويقصد بها الحياء، من أجل هذا يصبح للمرأة مكانة كبيرة واستعلائها داخل الفضاء السكني كما يرى رابوبر "Rappoport.A" يأخذ أشكالا مختلفة ويختلف من منطقة إلى أخرى، أما الثانية تشير إلى المقدس والشرف لارتباط بشرف العائلة كما تعني "الدار" المرأة في الثقافة الجزائرية، فيقال الدار غايبة أي أن الزوجة غائبة، وعليه فان حرمة مسكنه من حرمة زوجته أو ابنته إي المرأة بصفة عامة وانتهاك حرمة احدهما يعد انتهاكا لحرمة الأخر، ففي المنزل الياباني تظهر مكانة المرأة ويعتبر المطبخ فضائها بدون منازع، أما بالسينيغال يتميز الباب الخارجي للمسكن بسور، أو "تحويطة" لإبعاد المرأة عن الأنظار حفاظا على كرامتها، وفي الثقافة الإسلامية يتجسد مفهوم الحرمة في تشكيل المسكن[1] وفي هذا المجال نذكر أيضا أن تنظيم البيت القبائلي يكون بطريقة لا تعيق الحياة الأسرية وان الساكن به يعمل على إنتاج الحميمية والحرمة لأهله داخل الفضاء السكني وذلك باحترام قيمة العتبة هذا ما توصل إليه أيضا إبراهيم بن يوسف عندما حلل البيت الميزابي مركزا على القيمة التي يعطيها السكان للعتبة، فهي التي تحمي وتصون تلك الحميمية، فتهيئة البيت الميزابي مرتبط بالحرمة للحفاظ على مكانة المرأة، هذا ما أكده أفراد العينة المدروسة باختلاف مستواهم التعليمي والاقتصادي، وحتى الأصل الجغرافي، على أن سلوكا تهم داخل فضاء اتهم السكنية تتميز بالحرمة، فأكدوا على مكانة المرأة التي يجب أن تحفظ عن أي نظر أجنبي، بالرغم من أن هذه المرأة تخرج للتسوق والعمل، بالإضافة إلى الدور الذي تعلبه في تغيير المسكن وهذا ما يظهر من خلال أقوال السيدات: " .....حنا هنا نحاولوا باش نغيرو في السكنة ونديروا فيها النية .... نحبوا نعيشوا في بلاصة نقية .....مايكونش la miditi نحبوا

[1]. نورية سوالمية: توظيف الفضاءات السكنية الجاهزة بين التصورات و الممارسات، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ العدد رقم 06 ديسمبر، 2011، ص 118.

نغيروفي الديكور تاع الدار وعلى هذا لازم يكو عندي الوسع ونحب احبابى وأهلي يجوا عندي .....وخاصة الصالة نحبها تكون مخدومة مليح .... فيها قش مليح ..... ".

- **العلاقات الجوارية داخل السكن العمودي:**

عندما يحدث النزاع بين سكان البناية تكون علاقات الجوار مبنية على التباعد والحيطة والحذر، لان الناس لا يعرفون بعضهم البعض، لذا تكون التعاملات محدودة ومعظم الصراعات وسوء التفاهم تكون عادة بين السكان القدامى والسكان الوافدين الجدد (الكراء) حسب رأي أحد المبحوثين : " أنا كي نشوف جار جاء سكن جديد نحسه براني ما نعرف عليه والوا بزاف صوالح غادي يتبدلوا، وزيد مانش عارفين شكون غادي نجاورو، بلاك يخون، اللي يكسر، اللي يسكر ...مانش عارفين الله يستر والله يحفظ "لحى الحرية صورة سيئة : انعدام الأمن، الأوساخ، ترويج المخدرات، شرب الخمر في الأماكن العامة، كل هذه المظاهر تجعل السكان يخافون على مستقبل أولادهم وحتى على أنفسهم وممتلكاتهم، ولكن يجب أن نشير هذه الصورة تكونت في مخيال أو حس المشترك للسكان، تبعا لما عايشوه أو شاهدوه أو سمعوا عنه ولكنهم يعلمون هذا وكل واحد ينسحب من تلك الصورة السلبية و يقيم محاكمة للآخرين ممن ليست له معهم صداقات أو علاقات، من التحليل و التصريحات مبحوثين على هذه المشاكل، يبدوا أن هناك ذاتية تهيمن على خطاب حول الأخر، والسكان لا يبذلون من جهد للاقتراب من الموضوعية عندما يتعلق الأمر بصورة الحي وأسباب المشاكل، بل لا يضعون أنفسهم وعائلاتهم وأحيانا جيرانهم محل محاكمة أو مساءلة، وتبقي المشاكل التي يعاني منها الحي تتقاذفها الجماعات فيما بينها، فسكان أو الجماعات الأخرى تنعتهم بغير المتحضرين، ورغم الظروف الصعبة التي يعيشون فيها، ويضيف مبحوثنا في كلامه السابق في الإجابة عن السؤال لماذا ؟ " ....بالاك راه يشوف بلي أنا كنت نسكن في دوار وهو يسكن في مستغانم Ville مانيش عارف ...بصح لوكان تجي تشوف داري وأولادي كيفاه مربيهم، بالاك راني خير منه ... بصح حنا تربينا مساكن والميزيرية نفعتنا ماشي كيفهم لقاوكلشي واجد ..." ويضيف "... كايناللي ما يستاهلش تحكي قاع معاه ....على خاطش تحكى معاه خاسر في ...la ffaire" والمثير للانتباه هنا هو وجهة النظر إلى النزاع

أنه يحدث ويختلف من حيث الزاوية تقصي كل ما هو ذي دلالة موضوعية في شخصية الإنسان، مثل الغني، المكانة الاجتماعية، المستوى التعليمي أو الثقافة، كما أن هناك عنصر آخر هو التقارب في الأصول الجغرافية فالتعامل الساكن مع غيره من السكان في الحي الحرية يرتبط بدرجات مختلفة من حيث الخصائص التميز سكان الحي أو ينحدرون من أصل جغرافي معين،[1] إذن يمكن القول أن السلوكات إتجاه الآخرين تتحدد من منطلق التجارب المعاشة معهم كما تتحدد من خلال التصورات المجردة لأصولهم ومكانتهم الاجتماعية، ومن منظور المؤهلات العلمية والشهادات يمكن اعتبارها في المجتمع الجزائري من أهم العوامل أو محركات الصراع أو على الأقل تتدخل في صنع الاختلاف بين الأفراد والجماعات كان متاحا لنا أثناء التحقيق الميداني أن نلاحظ اختلاف في الخطاب حول الأخر لنفهم أن هناك صراعا مضمرا يحتدم حول رسم الحدود، حسب رأى السيدة: "...الناس هنا كل واحد طبع عندى جارتي دابزت أناويها على جال وليدي، وليدها حب يتحرش بوليدى وكي قلتها قالت لي وليدى خطيه وليدي متربي، حتى شهدوا فيه جوارين وتوصلنا لشرع..... حنا هنا كما يقولو عليهم جلد الذيب "، إذ أن النزاعات تترك مسافة، في اعتقادي من الصعب – إن لم نقل محال – أن ترجع العلاقات كما كانت في السابق، والاختلاف في المواقع الاجتماعية يشمل الاختلاف في ظروف الموجودة، والوضعية ضمن دورة الحياة يؤدي إلى النزاع حيث تقول السيدة " أنه حصل نزاع بين ابنها وأحد الجيران في البلوك أخر قال له راك طولي على داري كي هو عنه امرأة وحنا رآه يشوف فينا قنايين" ان النزاع يحدث من جراء سلوكات الأفراد التي تؤثر على الفرد وغيره إذ يمكن ربط هذه السلوكات بمضامين التنشئة الاجتماعية وحسب رأى احد المبحوثين: "راه عندى مدة وأنا نسكن في هذا الحي كاين جارتي هنا تضرب الكارطة، يدخل عليها مليح والقبيح، وكي هدرت معاها تقولي راني لقط في الخبز لأولادي....."، وتقول أيضا احدي السيدات: " في هذا الحي ما بقاش إقعاد ولد الجارة يجيب أصاحبه ويديروا جمايع أهنا قدام لبلوك فيهم الشين وفيهم الزين ويلعبوا هنا ومرات من يجوا أبناتنا خارجين يزعجوهم بالكلام ...." إذن هي الشكل الذي ينتج تبعا لعدد

[1] . مقابلات مع ساكني حي الحرية –ولاية مستغانم- بتاريخ 2017/05/02.

لامتناهي من السلوكات المختلفة، والتي تجعل الأفراد يتحملون بعضهم البعض في إطار مسألة واعية والغير الواعية، ولكن الأفراد والمجتمع والعلاقات الاجتماعية لا توجد في فراغ بل ترتبط بالفضاء والسكن، والمسكن بحيث تكون وحدة اجتماعية أو وحدة إقليمية في آن واحد، كما يرى جورج سيمل "G.Simmel" كذلك في هذا السياق "أن المصالح المادية أو الفردية تكتسب مضامينها عندما يدخل الفرد في علاقات مع، أو ضد أو من أجل الآخرين من خلال نزاعاته وغاياته، ثم تكتسب هذه الأشكال حياتها الخاصة كوظائف حرة دون أي تجدر في مضمون ما". [1]

- **مستويات الجار في السكن العمودي:**

من خلال خطاب المبحوثين حول الجار في "حي الحرية" وجدنا أنه ينقسم إلى خمسة مستويات يتم الانتقال بينها من طرف الفاعلين حسب تغير الآفاق للتعبير عن المواقف والقيم التي تواجه الممارسات فالمستوى الأول: سوف نسميه المستوى الديني أو "الجار المقدس" وينطلق المبحوثون عموما في الحديث عن الجار من المستوى الديني حيث تردد تقريبا في كل المقابلات أن "الجار وصي عليه ربي والنبي" يستشهد المبحوثين عن إيمانهم بأهمية ومكانة الجار ببعض الأحاديث النبوية "مازال جبريل يوصني بالجار حتي ظننت أنه سيورثه"، من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن إلى جاره"، في هذا المستوى الجار ذو أهمية كبيرة ولكن المقصود بالجار ليس الآخر وإنما الذات المتحدثة، أي أن الجيران يجب أن يحسنوا إلى المتحدث ويهتموا به إلى درجة الدخول في مجموعة الوارثين ويكن له الاحترام والإيثار...، أما المستوى الثاني : يمكن أن نسميه الجار التاريخي الذي يحنون إليه وذلك حسب المقابلات ".....بكري كانوا الجيران كالخاوة ..." ويضيف مبحوث آخر"...يا حصراه من كان الجار كي الخو ...يقسم معاك فم الخبز ...."،" مع جيراني، ما كانش كاين الباب ...داري وداره وحدة ...."، " ...بكري يقولوا الجار قبل الدار ...". حيث كانت الحدود غير موجودة والتفاهم والتضامن والتكافل وتقاسم الأفراح والأقراح هي قواعد لا تناقش بل تحتاج إلى نقاش .ففي المستوي الثالث: هو المستوى الذي يرتبط بالوضع الحالي، ويمكن أن نسميه

[1] . Georg Simmel, op ;cit ,p122.

"الجار الشائع " في هذا المستوى يتكلم المبحوث عن الجار وكأنه غير مرغوب فيه ويحاكمه محاكمة شديدة على ممارساته التي إما لا يحترم العيش المشترك، أو لا تتوافق مع الممارسات المعروفة لدى بعض المتحدثين من المبحوثين، جار لا يعتمد عليه وأحيانا يخشى الاقتراب منه، إنه الجار الذي لا يعرفه الساكن ولا يرى فيه سوى مصدر للقلق وأخذ الحيطة والحذر، ويتوقع منه كل شيء وحتى الاسوء، وهو دائما محل النزاع والصراع "....اليوم وين راهم الجيران ....عندي جاري jamais هدر معايا ...ما يقولش السلام ...حاسب روحه ...وهو جاي من الدوار ..."هنا حضي روحك من الجار ...تبعده خير ماتقرب منه... وين تعرف واش يقدر يدير ....يقولو ما يسرقك غير اللي يعرفك ...."، الجيران تاع اليوم ما كان حالة...بكري كانت الرجلة والنية والنيف ...واليوم غير الحلية وال profit age..." أما المستوي الرابع: يتعلق بالجار المرغوب، الذي يتمنى الساكن أن يكون موجودا وفي بعض الأحيان هو موجود ولكنه بنسبة قليلة، أو كان موجود ولم يعد كذلك، يمكن تسميته "بالجار المواطن " حيث أن المواصفات التي يراد أن تتوفر في هذا الجار يستحب فيه الاحترام للحياة المشتركة واحترام الآخرين والتعامل معهم على أساس المساواة دون النظر إلى أعراقهم أو أصولهم الجغرافية أو مستواهم التعليمي "...اللي يحترم الناس على أساس الجورة اللي راها ببناتنا ...ما يدخل في احسباوا غير الجورة والاحترام au moi يحترمنا كيما نحترموه....." وفي المستوى الخامس هذا الجار "الموضوعي " الذي لا يطلق أحكاما على الغير، "....كاين وحدين ديرين الناس sujet prefere....طلق لسانو على الجيران وما شايفش روح...." المقابلة رقم 14، جار له القدرة على الاستماع والفهم والإحساس بهموم الآخرين دون أن يظهر أو يتفاخر بنجاحه الاجتماعي، الجار يحترم التزاماته مع جماعة الساكنين، جار يحترم الفضاء العام ويصون نظافته، جار يقدم يد العون، يحترم الخصوصية والحميمية، جار يحب للغير ما يحب لنفسه "."....كاين وحدين نعرفهم هاذي أكثر من سبعة سنين وحنا جيران ....دارو100في الساعة ...كاين لي دارو لوطو حسب روحه هرب من زمان ....وهو مرته شراتهاله ولي ما يهدرش مع الغاشي .....وهذه حالة المقابلة رقم 12.

نتائج الدراسة العامة:

من خلال تحليل المقابلات التي أجرينها وحسب ما سبق ذكره توصلنا إلى نتائج التالية:

أن أغلبية الأسر التي تقطن بحي الحرية تشهد مساكنها تغيرات وظيفية سواء من ناحية الشكل أو المضمون، ويرجع سبب التغير الوظيفي للمسكن إلى الضيق بالدرجة الأولى للإشارة أن المسكن الجماعي، الذي يتميز بمزايا تقنية وفنية سهلة الاستعمال في نظر المعماريين والمهندسين، إلا أنها غي مكتملة بالنسبة إلى الجانب الاجتماعي والثقافي بالنسبة إلى الساكن وبالتالي فشل الإنجازات الخاصة بالحضيرة السكنية، كما تفسر النتائج المتحصل عليها من قبل مجتمع البحث أسباب التغيرات في المسكن ومن بين أهدافها مايلى:

- وذلك من أجل أن يتكيف الفرد مع المسكن، هنا نجد الفرد بحد ذاته في نزاع بينه وبين فضائه.
- طبيعة المسكن تؤثر في ثقافة الفرد، الذي جعلت منه انعزاليا أكثر ما هو اجتماعي حيث غيرت من مسار تفكيره وجعلت منه منفعي أكثر من ما هو اجتماعي والانغماس في طبيعة العلاقات الاجتماعية وفكتها ، لكن مع هذا يستطيع المصمم أن يلعب الدور مهم في حياة الأفراد، حيث يقوم بتجسيد صورت تفكيرهم في نموذج السكني، إلا أن ثقافة الفرد تلعب دائما دور المسيطر على مسرح الواقع ، فنجد أفراد الحي في حلقة نزاع متشابكة على من يملك ويستولي على الفضاء وذلك لأغراض هامة، فبعضهم يبحث عن مصلحته المباشرة ويقوم بتعديلات وتحويلات وذلك حسب ثقافته وأصله الجغرافي ونلاحظ أن في حي الحرية وفي نفس العمارة تمتزج بامتزاج القرب الفضائي والبعد الاجتماعي.
- تعد هندسة السكن العمودي هندسة غربية لذلك نلمس نوع من الاضمحلال للهندسة العربية، وهذا ما يخلق نوع من الصراع بين هوية الساكن في حد ذاته وبين شاغلي المسكن.

- نلمس من خلال ملاحظتنا أن طبيعة العلاقات الاجتماعية لم تعد كما كانت في السابق فهي في طريق الزوال وذلك لتغلب طبيعة المسكن الذي يتمتع بهويته غربية وهنا نجدها تحد من هذه العلاقات وتحصرها في علاقات منفعية مصلحية.
- غياب وعي الأفراد عن فكرة الأجزاء المشتركة، إذ نجد أن الأفراد يقومون باستغلال هذه الأجزاء وينسبها إلى ملكيته دون تفكير في الآخرين أي تملك هذا الفضاء لصالحهم.
- انعدام المرافق الخاصة بالتسلية والترفيه كما لاحضنا نقص في مرافق الضرورية.

مقارنة النتائج بالفرضيات:

بتحليل النتائج المتحصل عليها نصل إلى مرحلة التحقق من صحة الفرضيات ومدى مطابقتها وعدم تطابقها مع نتائج الدراسة:

الفرضية الأولى: يرجع النزاع الاجتماعي إلى الأصول الجغرافية والاجتماعية.

ترجع الأسر المستجوبة "مجتمع البحث" حي الحرية أن التباين في الأصل الجغرافي وغياب الثقافة (عادات، تقاليد) بالإضافة إلى غياب الهوية الثقافية من خلال سلسلة الانجازات الخاصة بالحضيرة السكنية الحديثة، كصيغ السكن العمودي ونجد مجتمع البحث في حد ذاته يتنوع في أصوله الجغرافية.

الفرضية الثانية: يرجع النزاع الاجتماعي إلى طبيعة السكن العمودي الخاص بالساكن.

بعد تحليل النتائج المتحصل عليها نجد أن الأسر التي أحداث تغيرات وظيفية للمسكن كان أساسها تحقيق التوازن اجتماعي على حساب إنشاء الهندسي للمسكن "نمط بناء المسكن" وذلك من خلال خلق مسكن يليق به ويتسع لكل أفراده، ومحافظة على الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للأسرة، إن سلسلة التغيرات التي تمس المسكن وتعكس الأبعاد السوسيو إقتصادية والثقافية للأسرة والفرد، فإنها تشمل الجانب التهيئة والتصميم والصيانة، دون المساس بتركيبة المسكن بمعنى أن التغيرات داخل الفضاء السكني، بهدف توسيعه من أجل

تحقيق توازن بين الحياة اليومية ونمط المسكن، وبالتالي حماية العلاقات الأسرية وحفظ حميميتها وخلق نوع من التكيف الذي يعكس هوية الأسر الجزائرية.

الخاتمة العامة:

لقد اشرنا في بداية هذا العمل إلى أننا نسعى لفهم ظاهرة النزاع من خلال المسألة الحضرية، و فهم مسألة النزاع في نظرنا لا نستطيع أن نستغني أو نتجاوز الواقع ، فالمشكل المطروح، أن الفضاء نجد فيه العديد من التعارضات و التناقضات، إذ تظهر هذه الأخيرة في شكل صراع من خلال علاقات الهيمنة والتنافس، إذ تتركب الحياة الاجتماعية في المدينة من التفاعلات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الحضري ،هذه التفاعلات تأخذ شكل التواصل و التبادل و التعاون و المنافسة والتضامن، في سيرورة التغير الاجتماعي من خلال العقبات التي تحدث في الحياة الشخصية والجماعية، وبالتالي فإن ضياع الحميمية والجوار والاجتماع البشري في السكن الجماعي يعني ضياع معاني الحياة الشخصية و الجماعية التي تعبر عن نوع من التناقض بين الفرد ومسكنه من جهة و السياسة الحضرية وتقسيم فضاءات المدينة من جهة أخرى وذلك حسب الوظائف والاستعمالات، وأكثر من ذلك حسب الشرائح الاجتماعية، فهذا العمل الذي تقوم به الدولة بجزء كبير منه في تصور الساكن، على اعتبار أنها تخطط وتبني من خلال منظومة قانونية وقواعد يفترض أنها موضوعية ولكنها ليست كذلك دائما يجعل منها المسؤولة عن ذلك ، ينتقل الصراع إذن من مستوى الساكن مع مسكنه ومتطلباته ،مع جيرانه وممارساتهم إلى مستوى صراع مواطن مع الدولة ،لقد أسهم الفضاء الحضري في حدوث تغير من خلال المتطلبات التي أصبح يفرضها السكن والتي قد تتصادم مع ما يحمله الساكن من مخيال وثقافة والتي أطلقت أو أسهمت في نقل الحراك والنزاع إلى مستوى الوعي و الذهنيات " الأمور تغيرت " مقولة رددها المبحوثون في أكثر من سياق ولكن جملهم بقيت متبلورة من تحديد اتجاه النزاع والتغير الظاهر في اتجاه مجهول هو أن "حي الحرية لم يعد كما كان".

في السكن الجماعي يبرز لنا سمة النزاع لدى الساكنين فهناك تناقضات وتفاوتات في القيم والمعايير الاجتماعية للأفراد في الفضاء الحضري، ولكن القيم الأصلية لم تندثر رغم توافد ثقافة غربية ، وتراجع العادات والتقاليد ،إلا أن العمل والسكن هما العنصران الأكثر

أهمية في الفضاء الحضري ، العمل يوفر الدخل الذي يمكن من الحصول على السكن أو الكراء شقة ، وسكن هو المأوى ، الأمر أشبه بحلقات مترابطة تفضي إلى إعادة المجتمع بنفسه، ولكن سعي الدولة إلى معالجة أزمة المساكن "كميا " كبند هام من برنامجها السياسي الذي يهتم بالتهيئة الحضرية وإنعكاستها على العمران، إذ نجد الفرد يقوم بممارسات داخل السكن بشكل خاص، والتي تنعكس على العمران (تشويه في وجهات العمارة)، يمكن القول أن تشابه ظروف الوجود والمعاش اليومي ، في هوية الحي أو الحومة، أو الفئة الاجتماعية إذ نجد تضامن بين أفراد الحي، كما نجد في نفس الوقت نزاع ، ويمكن أن نتصور السكن الجماعي كإعادة إنتاج لسياسة المحتشدات الاستعمارية والقرى الاشتراكية، ولكن بفاعلين آخرين ليسوا مستعمرين، حيث أن المجتمع يجد صعوبة في الاستجابة للتغير الذي تحدثه حركية العمران ومن ثم يجمع السكان على أن السكن الجماعي لا يصلح للأسرة الجزائرية بدعوى أنه لا يتماشى مع خصوصياتها وفي نفس الوقت يستمر في التذمر من تلك الخصوصيات (كثرة الأفراد، والاحتفاظ ببعض التقاليد، والتضامن) فهل يوجد نمط معين من السكن يتيح في نفس الوقت العيش في حداثة مع الاحتفاظ بالتقاليد؟ هل من المفروض أن يسكن المواطن الجزائري فقط بالقرب من أناس يعرفهم؟ هل يجب على الدولة أن تتيح لهذا المواطن أن يختار جيرانه في العمارة أو الحي؟

إن الإجابة عن كل هذه الأسئلة ليس بالأمر السهل، لأن الأمر يتعلق أساسا بالتصورات التي يحملها الساكن عن السكن، من الصعب تجسيد هذه الأصناف من التصورات على أرض الواقع أحيانا، لأنها تقع في مستوى تجريدي للمجتمع المثالي أو المدينة الفاضلة وكل هذا يبقى في خضم تصورات غير واقعية، كما نجدها عند الفيلسوف أفلاطون(المدينة الفاضلة) سوى أنها تمثلات لنموذج من الحياة الاجتماعية في الوسط الحضري وبما أن السكن الجماعي يأوي مختلف الشرائح الاجتماعية وغالبيتهم ذوى الدخل المحدود، فيشارك الساكن بفعالية في رسم صورة السكن الجماعي وتجسيدها على أرض الواقع من خلال التنشئة الاجتماعية التي خضع لها في الفضاء الحضري، ويجسد الكثير من رغباته ويحظى بالحرية والاستقلالية في استعمال الفضاء المسكون في حدود ما تسمح به

الشقة وبما يتوافق وثقافة الساكن لديه ،فحدوث النزاع والتصادم في الفضاءات المشتركة حيث يلتقي مع الغير من حيث "التشابه" و "الاختلاف" التي يحملها إذ تحد من استقلاليته وحريته وتصوراته ورغباته أي تقاسمها مع الآخرين (مرغما)، غير أن الأصل الجغرافي وتاريخ الإقامة لديه دور في إبراز مكانة الساكن، قد يكون هذا الأخير الذي نتحدث عنه غير موجود في الواقع لقد وجدنا هذا الساكن من خلال تصريحات المبحوثين الذين شاركونا في بحثنا، إذ وجدنا أن الساكن يمثل صورة مبهمة ومعقدة في كثير من الأحيان، إذ تتشكل مجموعة من الأفعال وردود الأفعال التي يبديها إزاء ما يراه من ممارسات.

مراجع باللغة العربية:

كتب:

1. أحمد خشاب: التفكير الإجتماعي، دراسة تكاملية للنظرية الإجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

2. أحمد صقر: إدارة القوة العاملة، الأسس السلوكية وأدوات البحث التطبيقي، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

3. بشير التيجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، 2000.

4. حجيج الجنيدي: التباينات الإجتماعية السكنية في وهران (الجزائر): من الإتجاهات الماضية الى الأشكال الحالية، المدينة العربية بين التغيرات الإجتماعية وتحولات المجال بيروت، معهد العلوم الإجتماعية، 2009.

5. سليماني جميلة: دراسات في علم النفس الإجتماعي الفضائي، دار هومة، الجزائر 2011.

6. شريف دحماني: الجزائر غدا (ملفات التهيئة العمرانية)،ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 2010.

7. طلعت إبراهيم لطفي: أثر الحضرية في الجماعات الجيرة، من دراسات في علم الإجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

8. عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الإجتماعي، لجنة البيان العربي، القاهرة 1963.

9. عبد الرحمن إبن خلدون: تاريخ إبن خلدون المسمى كتاب العبر وديوان المبتدا والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992.

10. كمال محمد المغربي: أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية، دار الثقافة، عمان، 2007.

11. محمد عاطف غيت وأخرون: قاموس علم الإجتماع، الهيئة المصرية للكتاب العام القاهرة، 1979.

12. محمد بالقاسم بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج2، 1999.

الأطروحات ورسائل الجامعية:

1. باشا حاج محمد: إشكالية العمارة والممارسات، دراسة دكتوراه في علم الإجتماع جامعة وهران، 2013.

2. طيب إبراهيم علي: عملية إعادة الإسكان من حي رأس العين إلى حي الصباح: تملك الفضاء السكني وممارساته، رسالة ماجستير في علم الإجتماع الحضري، جامعة وهران كلية العلوم الإجتماعية، 2006.

3. نورية سوالمية: السكن والساكن والمحيط، رسالة ماجستير في علم الإجتماع، جامعة وهران، 2007.

المجلات:

1. نورية سوالمية: توظيف الفضاءات السكنية الجاهزة بين التصورات والممارسات مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد رقم 06 ديسمبر، 2011.

الجرائد ووثائق:

1. سميرة بالعمري: جريدة الشروق، 2010/05/23.

النصوص القانونية و التنظيمية:

1. الأمر رقم 66/102 الصادر بتاريخ 6 ماي 1966، تم بمقتضاه إلحاق ملكية الأملاك الشاغرة إلى الدولة، ص 15.

2. الصفحة الرسمية، مذكرة نظام قانون الإيجار في السكنات الإجتماعية.

3. مذكرة النظام القانوني للإيجار في السكنات الإجتماعية 09 مارس 2006، فيبراير 2013/02، العدد 359.

4. وزارة التخطيط: تقرير عام حول المخطط الرباعي الأول، جانفي، 1970.

5. وزارة السكن: وثيقة رسمية حول تطور حضيرة السكن قبل 1962.

6. وزارة السكن: وثيقة حول كيفية تمويل السكنات الإجتماعية من 1962 الى 1998.

المعاجم:

1. عابد الهادي الجوهري: معجم علم الإجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1982.

موقع الأنترنت:

1. منتديات طلبة لبنان، موقع يوتيوبيا، الملتقى الثقافي والأدبي نظرة الى علم النزاع وسيكولوجية النزاع، الإثنين سبتمبر 2007/24.

2. موقع القانون الشامل جميع الحقوق محفوظة c الشامل 5674.

المراجع باللغة الفرنسية:

OUVRAGE :

1. BONETTI. M, HABITER LE BRICOLAGE IMAGINAIRE DE L'ESPACE, PARIS, 1994.

2. Bouchanine. Navez : habiter la ville Marocaine, le Hamattan, Paris, 1997.

3. BOURDIEU Pierre, Sayed Abdelmalek, Le déracinement, Paris, Minuit, 1989.

4. LABOUSSI NE Qasmi, Cise de l'habitat et perspective de co. développement avec les pays de Maghreb édition punblised, Paris, France, 1987.

5. Lefebvre Henri, Le droit à la ville, paris, Atropos, 1968.

6. PELLETIER Jean, Alger 1955 : Essai d'une géographie sociale, Paris, Les Belles Lettres, 1959.

7. SIMMEL Georg, " La sociabilité, exemple de la sociologie pure ou formelle", Insociologie et Epistémologie, Paris, PUF, 2éme éd, 1991.

8. Rappoport. A, pour une anthropologie, de la maison collection aspects de l ; urbanism. dunod .paris. 1991.

ARTCLES :

1. Sayed Abdelmalek," Les effets, naturels du relogement", in Science Sociales Panorama : spécial habitat, N° 4.5 Oct/Nov 1980.

2. SOUIAH Mehdi," L'urbain majoritaire",In Le quotidien d'Oran du 10/02/2008.

Thèses et mémoires :

1. DJABBER Ferhat, Rehabilitation Urbaine et Politique de la ville mémoire présenté dans la direction de Pizarro, école supérieur du commerce MarseilleProvence juin 1997.

2. GUELLEB Salima, le financement du logement social réalité et perspectives, mémoire de fin d'étude, école national d'ational d'administration, 1996.1997.

3. HADJIDJ El djounid, "Urbanification" et appropriation de l'espace, le cas de la ville d'Oran, Thèse de doctorat d'Etat, université d'Oran, juin 2001.

Documents Divers :

1. HABITA URBAIN ? Bilan du 4^{éme} trimestre, document ronéotypé de la DLEP, service du logement, Oran, 2008.

2. LAKJAA Abdelkader," Les périphéries oranaises : urbanité en émergence et refondation du lien social" Colloque international : penser la ville : approches comparatives, khenchela, 2008.

دليل المقابلة

1. الحالة المدنية:

- السن.
- الحالة العائلية.
- عدد الأولاد.
- المستوى التعليمي.
- مكان الإقامة.
- الأقدمية.
- مهنة الساكن.

2. أسئلة موجهة إلى الشاغلين السكن العمودي من ناحية الأصل الجغرافي والاجتماعي:

- كيف تحصلت على المسكن ؟
- أين كنت تسكن من قبل ؟ وفي أي نوع من المساكن ؟
- في أي طابق تسكن ؟
- هل مساحة السكن مناسبة ؟
- هل مازلت مستأجرا أو مالكا في الاشتراك ؟

- هل قمت بتعديلات بداخله كيف ؟ ولماذا ؟
- هل واجهت مشاكل عند تعديلات من قبل الجيران ؟ وهل أخذت موافقة من قبل شرطة العمران ؟
- هل تفكر في مغادرة المسكن من جديد وهل واجهة صعوبة عند تنقلك أنت وأبناؤك؟
- هل تفضل مسكنا فردي أم جماعي ؟ ولماذا؟
- ما لذي دفعك إلى السكن في العمارة ؟
- هل مبلغ الإيجار مناسب بالنسبة لراتبك ؟

3. أسئلة حول العلاقات الاجتماعية داخل العمارة:

- ما طبعة العلاقة مع الجيران ؟
- هل تتعرض للمضايقة والإزعاج والتضمر من قبل الجيران ؟
- في حالة حدوث نزاع بينكم وبين الجيران إلى من تلجؤون لفصل النزاع ؟
- هل مازلت تحافظ على علاقات القرابة ؟
- هل هناك تشارك في نظافة العمارة ؟
- أين يتم رمي نفايات المنزل ؟
- هل تتواجد بالعمارة المرافق الضرورية ؟
- هل تعاني من مشاكل عند تنقلك ؟
- أذكر أهم المشاكل التي يعاني منها الحي ؟
- هل هناك أفراد يشغلون السطح ؟

- هل مازلتم تحافظون على طبيعة العادات والتقاليد ؟
- كيف تتعاملون مع الأجزاء المشتركة ؟وهل هناك استغلال في امتلاكها ؟
- أين تضع أغراضك التي لاتحتاج إليها يوميا ؟

جدول تعريفي بعينة البحث

رقم المقابلة	الحالة العائلية	عدد الأبناء	المستوي التعليمي	مكان الإقامة	الاقدمية	مهنة الساكن	نوع الشقة	الطابق
1	متزوج	3	أساسي	حي الحرية	عام	مساعد أول	F2	4eme
2	متزوج	4	ثانوي	//	13	شرطي متقاعد	F3	2eme
3	أرملة	2	أمية	//	5	في اطار شبكة التشغيل	F2	4eme
4	أرملة	3	أمية	//	7	في اطار شبكة التشغيل	F3	RDC
5	متزوج	3	ثانوي	//	12	حارس بلدي	F3	RDC
6	متزوج	3	ابتدائي	//	14	عامل يومي	F2	4eme
7	متزوج	4	ليسانس	//	9	محامي	F4	3eme
8	متزوج	5	ثانوي	//	كراء لمدة عامين	اطارفي الجيش	F4	4eme
9	متزوج	5	ثانوي	//	عام وخمسة أشهر	متقاعد	F3	2eme
10	متزوج	/	جامعي	//	4	موظف عمومي	F2	RDC
11	متزوج	2	ثانوي	//	11	بطال	F3	3eme
12	متزوج	4	ثانوي	//	5	شرطي	F3	2eme
13	متزوج	2	ثانوي	//	05	شرطي	F2	3eme
14	متزوج	3	ابتدائي	//	10	سائق أجرة	F2	RDC
15	متزوج	2	جامعي	//	06	مساعد في البلدية	F3	4eme

المصطلحات باللغة الفرنسية	المصطلحات باللغة العربية
A.A.D.L	الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن
Acte de propriété	عقد الملكية
Balcon	شرفة
biens vacants	الأملاك الشاغرة
Binderies	مغسل الثياب
C.N.L	الصندوق الوطني للسكن
Cage d'escaliers	قفص الدرج
Cave	قبو
Cession	تنازل
Collectif	جماعي
Contrat de location	عقد الإيجار
Coopérative	ملكية مشتركة
Individuel	فردي
Location	تأجير
Location-vente	بيع بالإيجار
Logement de fonction	مسكن وظيفي
Logement social	مسكن اجتماعي
Loyer	كراء
Office de promotion et de gestion immobilière	ديوان الترقية والتسيير العقاري
Office public de loyer moyen	الديوان العمومي للمساكن معتدلة الإيجار
Palier	مسطحة الدرج
Partie commune	جزء مشترك
Patrimoine immobilier	الحضيرة السكنية

Urbain	**حضري**
Alienation	**الاغتراب**
Promotionnel	**ترقوي**

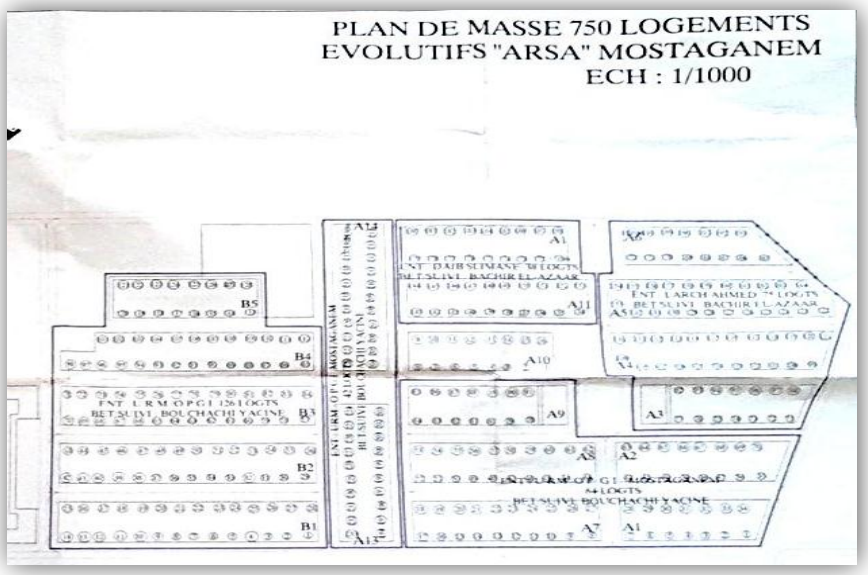

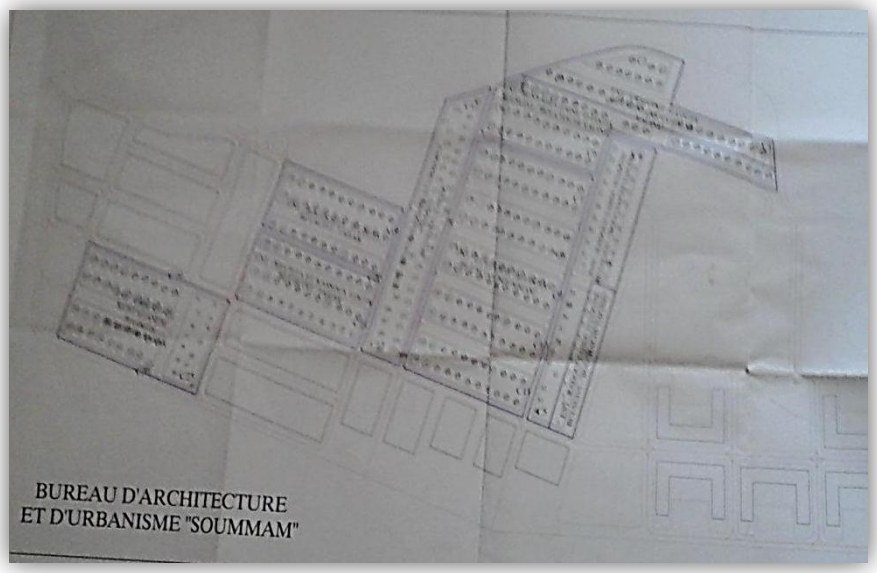

رسم تخطيطي لحي الحرية (العرصة، مستغانم)

صور تمثل التعديلات التي يقوم بها الفرد على مسكنه

صور تمثل استغلال الأجزاء المشتركة

صور تمثل نقص التهيئة بحي الحرية